



صندوق النقد الدولي

التقرير القطري رقم 25/14
الصادر عن صندوق النقد الدولي

سلطنة عُمان

قضايا مختارة

يناير 2025

أعد فريق من خبراء صندوق النقد الدولي هذا التقرير بشأن سلطنة عُمان ليصبح وثيقة مرجعية تركز عليها مشاورات الصندوق الدورية مع هذا البلد العضو. ويستند التقرير إلى المعلومات المتوفرة وقت استكماله في 18 ديسمبر 2024.

ويمكن الحصول على نسخ من هذا التقرير بمراسلة العنوان التالي:

International Monetary Fund • Publication Services

PO Box 92780 • Washington, D.C. 20090

هاتف: (202) 623-7430 • فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org إنترنت: <http://www.imf.org>

السعر: 18 دولاراً أمريكياً للنسخة المطبوعة

صندوق النقد الدولي

واشنطن العاصمة

سلطنة عُمان

قضايا مختارة

18 ديسمبر 2024

أعدّه محمد بلخير، وتوماس بيونتك، وبلال تابتي، وهيثم الطروق.

اعتمد هذا التقرير
إدارة الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

المحتويات

- 4 تعزيز أسواق رأس المال وتطوير المؤسسات الاستثمارية في سلطنة عُمان
- 4 ألف - السياق
- 5 باء - مبادرات أسواق رأس المال الأخيرة
- 8 جيم - قاعدة المؤسسات الاستثمارية غير المصرفية الوليدة
- 10 دال - دعم التأمين على الأوراق المالية وأفضل الممارسات الدولية
- 12 هاء - تحفيز الطلب من المؤسسات الاستثمارية وأفضل الممارسات الدولية
- الأطر

- 1- القيود على تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية في سلطنة عُمان

الأشكال البيانية

- 1- إصدار السندات العُمانية ورأس المال السوقي
- 2- التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان
- 3- هيئة الخدمات المالية العُمانية: البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال
- 4- قاعدة المستثمرين في السندات الحكومية العُمانية

الجدول

- 1- حجم صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين
- 2- التخفيضات في ضريبة دخل الشركات المدرجة في البورصة
- 3- أي من البنود التالية، إن وجد، سيقنعك بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة؟

16 المراجع

17 ديناميكية سوق العمل في سلطنة عُمان

17 ألف - مقدمة

19 باء - هيكل سوق العمل والاختناقات التي تواجهه

23 جيم - اتجاهات سوق العمل والتدابير المتخذة مؤخراً على مستوى السياسات

27 دال - التوصيات بشأن السياسات

الأطر

25 1 - قانون العمل الجديد في سلطنة عُمان: التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية

الأشكال البيانية

17 1- السكان العمانيون حسب الفئة العمرية ونوع الجنس، 2020

18 2- مرونة التوظيف في القطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني

18 3- الناتج والعمالة الكلية في سلطنة عُمان

19 4- توزيع العمالة في القطاع الخاص، 2023

20 5- علاوة الأجور في القطاع العام

20 6 - متوسط الأجور في القطاع الخاص، 2023

21 7- مؤشر رأس المال البشري، 2020

8- متوسط درجات طلاب الصف الثامن في مادتي الرياضيات والعلوم وفقاً للاتجاهات العامة في الدراسات الدولية

21 للرياضيات والعلوم (2019)

22 9- معدل مشاركة النساء في سوق العمل

22 10- النمو السنوي للتوظيف في سلطنة عُمان (2013-2019)

23 11- النمو السنوي للتوظيف في سلطنة عُمان (2020-2023)

24 12- متوسط الأجور في القطاع الخاص، 2023

29 المراجع

30 تشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان

30 ألف - السياق

32 باء - العقبات أمام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

33 جيم - إجراءات السياسة المتخذة مؤخراً

34 دال - أولويات السياسات: مواصلة زخم الإصلاحات

الأطر

39 1- إصلاح نظام إفلاس الشركات في سلطنة عُمان

الأشكال البيانية

- 1- نسب الشركات البائدة في دول مجلس التعاون الخليجي 31
- 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان 32
- 3- الانتماء الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 32

الجدول

- 1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان 31

المراجع 40

42 تبني التحول الرقمي لتسريع وتيرة التحول الاقتصادي

- ألف- السياق 42
- باء- اتجاهات التحول الرقمي: أين تقف سلطنة عُمان؟ 44
- جيم - تحديد حجم المكاسب المتحققة من تعزيز التحول الرقمي 51
- دال- التوصيات والاستنتاجات على مستوى السياسات 53

الأشكال البيانية

- 1- أهداف الاقتصاد الرقمي في إطار رؤية عُمان 2040 43
- 2- مؤشرات البنية الأساسية الرقمية المختارة، 2022 44
- 3- المستوى الوسيط لسرعة الاتصال بشبكة الإنترنت (ميغابايت في الثانية)، إبريل 2024 45
- 4- نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 45
- 5- مؤشرات ركائز الابتكار والإنتاج في مجال التكنولوجيا الرقمية على المستوى المحلي، 2020 46
- 6- الطلبات المقدمة للحصول على براءات الاختراع مقابل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير 46
- 7- الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير 47
- 8- مؤشر تطور الحكومة الإلكترونية لعام 2024: سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى 48
- 9- التحول الرقمي في القطاع الحكومي استنادا إلى مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية ومكوناته الفرعية 49
- 10- حجم سوق التجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى 50
- 11- المكاسب المتحققة من التحول الرقمي على مستوى فعالية الحكومة 51
- 12- التحول الرقمي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سلطنة عُمان 53

المراجع 54

تعزيز أسواق رأس المال وتطوير المؤسسات الاستثمارية في سلطنة عُمان¹

إن تطوير أسواق رأس المال المحلية والمؤسسات المالية غير المصرفية في سلطنة عُمان يمكن أن يوفر مزايا للمستثمرين والمقترضين على السواء. وقد يؤدي تعميق أسواق رأس المال وزيادة تنوع قاعدة المستثمرين إلى تحسين تقاسم المخاطر وكفاءة توزيع رأس المال على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، مما يعزز النمو الاقتصادي والرفاهية. ورغم المبادرات التي قادتتها الحكومة مؤخراً لتحسين قدرة المستثمرين على الوصول إلى أسواق رأس المال في سلطنة عُمان وتشجيع مشاركة الشركات المحلية فيها، لا تزال هذه الأسواق صغيرة وتفتقر إلى السيولة نسبياً، ولا تزال قاعدة المستثمرين خاضعة لهيمنة البنوك وصناديق معاشات التقاعد المحلية. ويستعرض هذا التقرير تجارب الأسواق الصاعدة الأخرى في تطوير أسواق رأس المال المحلية، ويصف التحديات التي واجهتها أثناء تطويرها. ويوضح هذا الاستعراض أن إنشاء سوق فعالة للمال والسندات بالعملة المحلية لا يزال خطوة أولى أساسية على مسار تطوير أسواق رأس المال الناجحة، مع إمكانية استخدام العديد من أدوات السياسات بخلاف الحوافز الضريبية لدعم المشاركة في الأسواق المحلية. ومن شأن زيادة تواجد شركات التأمين على الحياة والحد من عدم اتساق المعلومات أن يساعد في تحفيز الطلب من مجموعة أوسع من المؤسسات الاستثمارية.

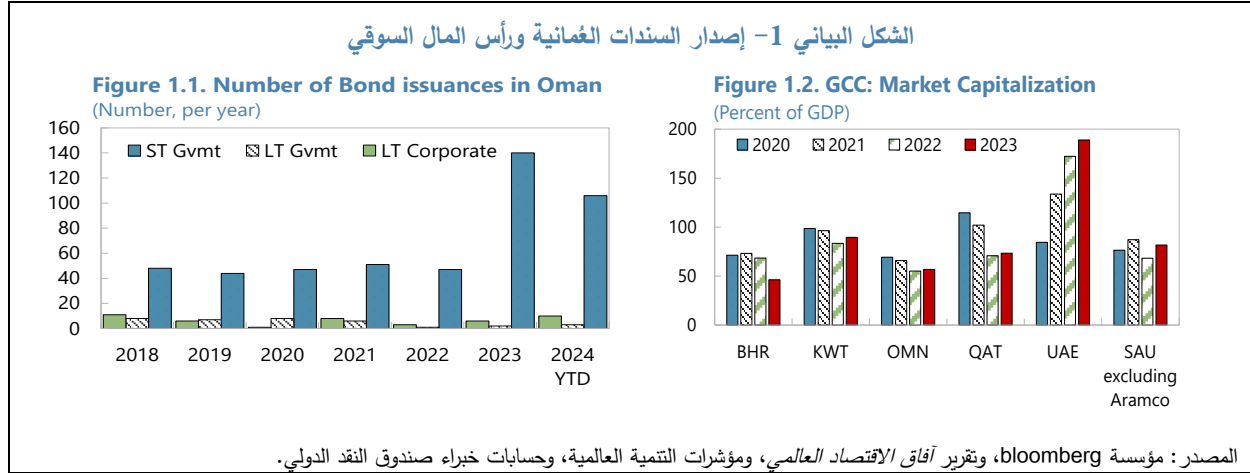
ألف - السياق

1- من شأن زيادة القدرة على الوصول إلى أسواق رأس المال وتطوير المؤسسات المالية غير المصرفية أن يدعم جهود سلطنة عُمان لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتعزيز النمو. فأسواق رأس المال المحلية المتطورة إلى حد كبير تعمل على تعزيز التوزيع الكفء لرأس المال إلى جانب تحسين تقاسم المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وجود المؤسسات الاستثمارية في شكل مؤسسات مالية غير مصرفية لها أهداف مختلفة في إدارة محافظها الاستثمارية قد يجعل أسواق السندات والأسهم المحلية أكثر ديناميكية. ومن شأن هذه الجهود أن تعزز النمو من خلال زيادة قدرة القطاع الخاص على الوصول إلى التمويل، بما في ذلك تنفيذ المشروعات الاستراتيجية التي تدعمها رؤية عُمان 2040 (دراسة Sahay and others, 2015a)، وعدد أكتوبر 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). ويمكن لأسواق رأس المال المحلية ذات الكفاءة أن تساعد أيضاً في تحسين إدارة السياسات المالية والنقدية (دراسة Laeven, 2014).

2- ولا تزال أسواق رأس المال في سلطنة عُمان صغيرة وتفتقر إلى السيولة نسبياً مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (دراسة Kroen, 2024). فأسواق السندات المحلية صغيرة، ويتركز نشاطها بدرجة كبيرة في السوق الأولية. ورغم أن السوق الأولية للسندات الحكومية تعتبر شفافة وتستخدم الأسعار التي يحددها السوق، فإن تطورها يعيقه عدم انتظام عملية إصدار السندات التي تركز على آجال الاستحقاق القصيرة (الشكل البياني 1-1-1). وبالإضافة إلى ذلك، فإن السوق الثانوية للسندات الحكومية غير نشطة بشكل شبه كامل بسبب السيولة المنخفضة في السوق وعدم وجود نظام لصنع السوق. ولا تزال مشاركة غير المقيمين منخفضة بسبب نقص السيولة والحوجز التنظيمية مثل عمليات التداول خارج السوق الرسمية وعدم الربط مع شركة "يوروكلير". ويتم إصدار الصكوك من وقت لآخر فقط، وتتأخر سوق الأوراق المالية إلى حد كبير عن ركب الأسواق الأخرى في المنطقة من حيث رأس المال السوقي وأحجام

¹ من إعداد توماس بيونتك.

التداول.² وعلاوة على ذلك، لا يزال رأس المال السوقي في سلطنة عُمان عند مستويات منخفضة بسبب عوامل مثل ارتفاع نسبة المؤسسات المملوكة للدولة والنمو المحدود في عدد الشركات المدرجة في البورصة رغم التقدم الذي تم إحرازه مؤخرا في طرح العام الأولي (الشكل البياني 1-1-2).



باء - مبادرات أسواق رأس المال الأخيرة

3- العمل جار حاليا لتطوير سوق السندات بالعملة المحلية، بدعم من المساعدة الفنية التي يقدمها الصندوق. وهناك خطوة أولى أساسية تنطوي على تنشيط أسواق المال، حيث يسعى البنك المركزي العُماني إلى إعادة طرح شهادات الإيداع قصيرة الأجل لتحسين إدارة السيولة وتعزيز التنبؤ بالسيولة. وتجري حاليا مبادرات لتعزيز سيولة أسواق الدين المحلية، بما في ذلك استحداث نظام للمتعاملين الرئيسيين لتحسين اكتشاف الأسعار وتعزيز التواصل مع الأسواق من خلال وضع جدول مواعيد أكثر انتظاما للمزادات. ويشير تقييم البنية التحتية للسوق المالية والأطر القانونية والتنظيمية ذات الصلة بالسندات الحكومية إلى أنها أقرب إلى مراحل لاحقة من التطوير، وخاصة بعد صدور قانون الدين العام الجديد الذي يتضمن أحكاما تتعلق بترتيبات الحوكمة، وعلاقات المستثمرين، وعمليات إدارة السيولة، وإعداد استراتيجية متوسطة الأجل لإدارة الدين.

4- التمويل الإسلامي آخذ في النمو. ففي حين تراجعت إصدارات السندات بشكل عام في سلطنة عُمان خلال عام 2023 على أساس سنوي مقارنة، حيث استخدمت الحكومة فائض ميزانيتها لسداد الدين، زادت إصدارات الصكوك وبلغت حوالي 8 مليارات دولار أمريكي مستحقة حتى نهاية عام 2023 (67% سيادية، و33% شركات).³ وفي الوقت نفسه، وبينما أصبح قطاع التمويل الإسلامي مصدرا أكبر للتمويل في سلطنة عُمان، لا يزال هذا القطاع صغيرا مقارنة بدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ويتكون في معظمه من البنوك الإسلامية، ولا يزال إصدار أدوات الصكوك غير منظم (الشكلان البيانيان 1-2-2 و 2-2-2). وتهدف التعديلات التنظيمية الجارية، بما في ذلك تلك التي تجريها

² الصكوك، وهي المعادل الإسلامي للسندات، تشبه السندات المضمونة بأصول، حيث يمثل كل منها حق ملكية تناسبي في أصول ملموسة أو خدمات أو مشروع تجاري. ويرتبط عائد المستثمر بأداء الأصول الأساسية.

³ مؤسسة فيتش للتصنيف الائتماني: انكماش سوق رأس المال في عُمان في ظل المدفوعات المسبقة من الحكومة؛ ونمو حصة الصكوك (أبريل 2024).

هيئة الخدمات المالية والبنك المركزي العُماني، إلى تسريع عملية تطوير التمويل الإسلامي من خلال تحسين الشفافية والسيولة. وتتطلب لائحة الصكوك والسندات الجديدة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية من الجهات المصدرة تقديم تقرير سنوي يثبت توافق الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، بدءاً من تاريخ إصدار الصكوك.⁴ وتمثل اللائحة الجديدة تقدماً كبيراً في جعل إطار سندات الدين في سلطنة عُمان أكثر توافقاً مع معايير الأسواق الدولية، كما توفر الوضوح فيما يتعلق بإجراءات ومتطلبات طرح الدين. ويقوم البنك المركزي العُماني أيضاً باستحداث أدوات سيولة جديدة متوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما في ذلك شهادات الإيداع وأذون الخزانة الإسلامية.

الشكل البياني 2- التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان

Figure 2.1. GCC Conventional Bond and Sukuk Issuances
(US Dollar Billions, First Half of 2024)

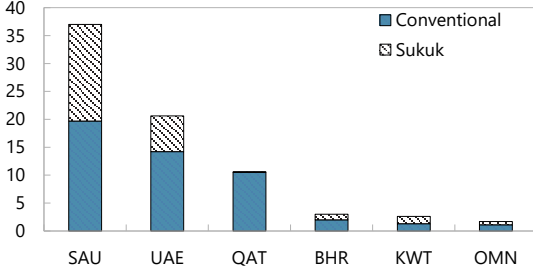
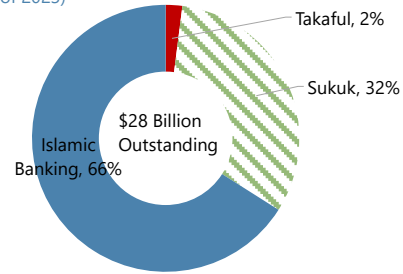


Figure 2.2. Composition of Oman's Islamic Finance Industry
(Percent, End of 2023)



المصدر: مؤسسة Bloomberg L.P.، ومؤسسة فيتش، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

5- وهناك مبادرات جارية لتحسين القدرة على الوصول إلى سوق الأسهم المحلية وزيادة عمقها وسيولتها. فقد أعلنت هيئة الخدمات المالية مؤخراً عن البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال الذي يهدف إلى جذب الشركات الخاصة للإدراج في بورصة مسقط. ويرتكز برنامج حوافز أسواق رأس المال على البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي "استدامة"، ويهدف إلى زيادة عدد الشركات المطروحة للتداول العام ومواصلة تعميق سوق الأسهم.⁵ ويقترح البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال مسارين لإدراج الشركات في بورصة مسقط: (1) قيام الشركات الكبيرة الخاصة والعائلية، إلى جانب الشركات ذات المسؤولية المحدودة، بإنشاء شركة مساهمة عامة جديدة وإدراجها في بورصة مسقط الرئيسية؛ و(2) إدراج الشركات البادئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق البديلة التي تم إنشاؤها مؤخراً داخل بورصة مسقط - والتي تسمى سوق الشركات الواعدة (MSX-AIM).⁶ وفي المقابل، ستحصل الشركات المشاركة في البرنامج على رد للضريبة وإعفاء منها، وإعفاءات من الرسوم، وأسعار تفضيلية، وتمويل سريع لمشروعات معينة لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات (الشكل البياني 3). وبالإضافة إلى ذلك، ولدعم الهدف الأوسع نطاقاً المتمثل في تحسين حالة السيولة في بورصة مسقط لتتوافق مع متطلبات الأسواق الصاعدة وفقاً للمؤشرات الدولية (مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال، ومؤشر فوتسي)، تمت الموافقة على مشروعات لإنشاء مجموعة أوسع من صناع الأسواق، واستحداث البيع على المكشوف، والتمويل بالهامش، وإقراض الأوراق المالية واقتراضها لتحسين كفاءة السوق.

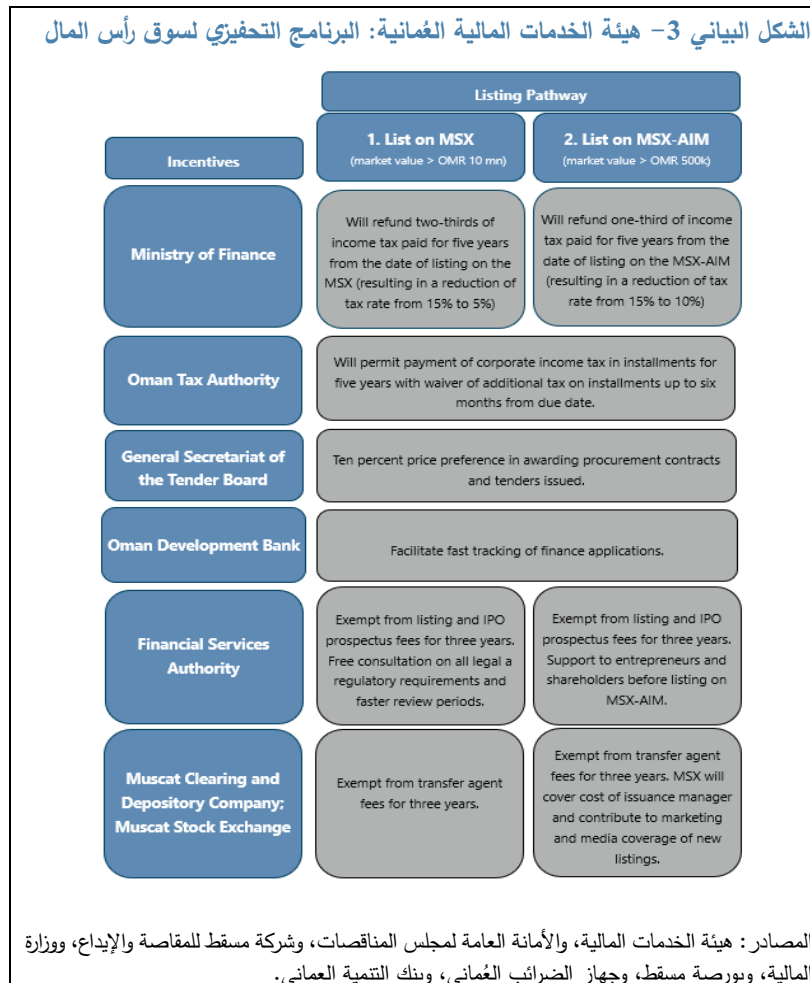
⁴ نشرت هيئة الخدمات المالية القرار رقم خ/2024/21 بإصدار "لائحة تنظيم السندات والصكوك" (اللائحة الجديدة) في 21 مارس 2024.

⁵ تشير "استدامة" إلى البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي الذي أطلقته وزارة المالية.

⁶ يوجد مسار ثالث يشجع على تحويل الشركات ذات المسؤولية المحدودة إلى شركات مساهمة عامة لمساعدتها على تنفيذ متطلبات الحوكمة تدريجياً، ولكنه يقدم حزمة حوافز أصغر كثيراً لا تتعدى مدتها عامين.

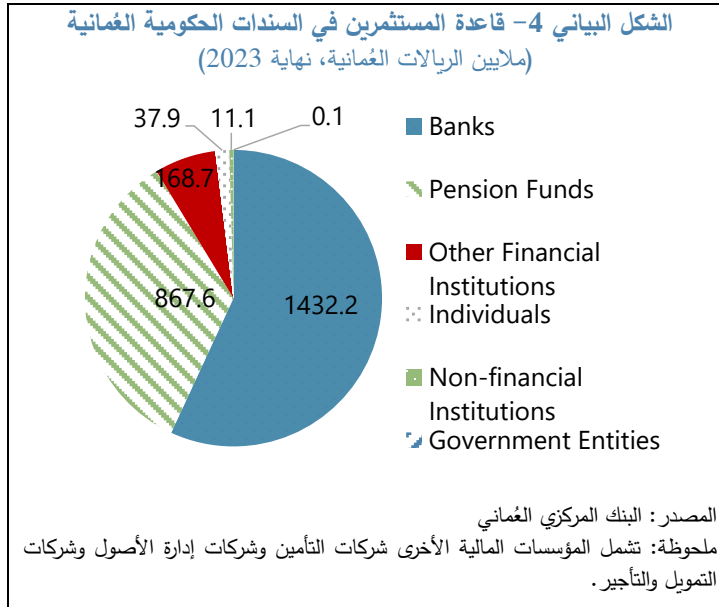
6- وهناك أيضا تقدم مطرد في الجهود المبذولة لمواصلة فتح أسواق رأس المال المحلية للمستثمرين الأجانب وتنفيذ إصلاحات المؤسسات المملوكة للدولة. ولتسهيل تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى أسواق رأس المال المحلية، يجري تنفيذ مبادرة لربط شركة مسقط للمقاصة والإيداع بشركة "يوروكلير". ومن شأن هذا الربط أن يسمح للمستثمرين الأجانب بالوصول إلى أسواق الأوراق المالية العُمانية وخلق مجموعة أوسع من المستثمرين.⁷ وبالإضافة إلى ذلك، استمر التقدم في إصلاح قطاع المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك وضع إطار حوكمة موحد لهذه المؤسسات، ومواصلة جهود الخصخصة/بيع الأصول لإتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في القطاعات التي كانت تهيمن عليها المؤسسات المملوكة للدولة في السابق. وكان من المقرر أن يقوم جهاز الاستثمار العُماني بإدراج ثلاثة أصول مملوكة للدولة في بورصة مسقط في عام 2024 (على سبيل المثال، أصدرت شركة أوكيو للاستكشاف والإنتاج أكبر عملية طرح عام أولي على الإطلاق، حيث جمعت 2 مليار دولار في أكتوبر)، بعد طرحين أوليين ناجحين في عام 2023 (جمعا حوالي مليار دولار)، وهو ما من شأنه مواصلة تقليص بصمة الدولة مع تعميق أسواق رأس المال.

الشكل البياني 3- هيئة الخدمات المالية العُمانية: البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال



⁷ أصبحت المرحلة الأولى من هذا الربط جاهزة للتشغيل بالفعل وتسمح للمستثمرين العُمانيين بالوصول إلى أسواق الأوراق المالية الدولية.

جيم- قاعدة المؤسسات الاستثمارية غير المصرفية الوليدة



7- تهيم البنوك وصناديق معاشات التقاعد على قاعدة المستثمرين في عُمان. ففي نهاية عام 2023، على سبيل المثال، كانت البنوك تحوز 57% من الرصيد القائم لسندات الدين الحكومية، وكانت صناديق معاشات التقاعد تحوز 35% (الشكل البياني 4).⁸ وتعد الميزانية العمومية لقطاع التأمين صغيرة بسبب الدور الضئيل لقطاع التأمين على الحياة الذي عادة ما يكون أكبر من قطاع التأمين على غير الحياة. وغالبا ما تكون صناديق الاستثمار في سلطنة عُمان موجهة نحو أسواق الأسهم والاستثمار الموجه إلى

الخارج، وليس نحو سوق الدخل الثابت المحلي، ولكنها لا تزال صغيرة الحجم حيث تبلغ الأصول الخاضعة للإدارة نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي (الجدول 1). ويعد المستثمرون الأفراد - الذين يحوزون 0,3% من الرصيد القائم لسندات الدين الحكومية - صغارا ولم يشكلوا أولوية في مشروعات تطوير الأسواق المالية. ومع ذلك، كانت هناك بعض المبادرات التسويقية للوصول إلى هؤلاء المستثمرين، كما تم بذل الجهود لزيادة التوعية والمعرفة المالية بشكل عام.

الجدول 1- سلطنة عُمان: حجم صناديق الاستثمار المشترك وشركات التأمين

Nonbank Financial Institution	Total Count (as of end-2023)	Assets Under Management (as of end-2023 in USD million)
Mutual Funds	22	1505.54
Insurance Companies	17	3214.08

المصدر: هيئة الخدمات المالية.

8- وتعد أسواق رأس المال المحلية مفتوحة أمام المستثمرين الأجانب، ولكن حيازات السندات الحكومية محدودة. ويمكن للمستثمرين الأجانب المشاركة مباشرة أو من خلال صناديق الاستثمار في أسواق رأس المال العُمانية، بدون قيود أو حدود. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت معدلات الضرائب المنخفضة، وتحويلات رأس المال والأرباح غير المقيدة، والقوانين القوية لحماية المستثمرين في تقديم المزيد من الدعم لمشاركة غير المقيمين. وبلغت نسبة أسهم

⁸ يُعزى الدور المهيمن للبنوك في جزء منه إلى الشروط الاحترازية التي تلزمها بحد أدنى من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، حيث تعد الأوراق المالية الحكومية من الأدوات المؤهلة للإدراج في حساب النسبتين. ويمكن أيضا حساب الأوراق المالية الحكومية كجزء من نسبة الاحتياطي الإلزامي (حتى 2%).

الأجانب في بورصة مسقط أكثر من 20% بقليل في نهاية عام 2023. غير أنه للوصول إلى السوق الثانوية للدين، يحتاج المستثمرون الأجانب إلى أمين حفظ محلي لحيازة أوراقهم المالية. ونظرا لأن المعيار الدولي لأسواق السندات الحكومية هو التداول خارج السوق الرسمية، فإن المستثمرين الأجانب - الذين غالبا ما تمثلهم البنوك الدولية التي تقدم خدمات الحفظ - يترددون في قبول شرط تمرير معاملاتهم من خلال شركات سمسة والتعرض لمخاطر الائتمان، الأمر الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى إثنائهم عن حيازة السندات الحكومية. وجدير بالذكر أن مبادرة ربط شركة مسقط للمقاصة والإيداع بشركة "يوروكلير" من شأنها أن تسهل إلى حد كبير وصول المستثمرين الأجانب إلى سوق الأوراق المالية العُمانية.

9- ومع ذلك فإن أسواق الدين غير المتطورة بالقدر الكافي والسيولة الهيكلية الزائدة دفعت المستثمرين إلى تبني ثقافة الاحتفاظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق، حيث لم يتم استيفاء العديد من الشروط المسبقة لتمتع الأسواق الثانوية بالسيولة. وتشمل هذه الشروط: (1) وجود سوق مال ذات كفاءة، بما في ذلك وجود سوق نشطة لعمليات إعادة الشراء بين البنوك، و(2) وجود إصدار يتسم بالوضوح والشفافية لعدد محدد من الأوراق المالية المعيارية التي تمثل مجموعة من الآجال المختلفة ويتم طرحها بأسعار توازن السوق في السوق الأولية، (3) ووجود عدد كاف من جهات الوساطة التي تتداول كميات لا يستهان بها من الأوراق المالية بأسعار قياسية خلال أوقات متفق عليها. ويتم حيازة السندات في المحافظ الاستثمارية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المطفأة، وليس في محفظة المتاجرة بالقيمة العادلة، وبالتالي تجنب اعتبارات التقييم حسب سعر السوق، والتي تتسم بالتعقيد بسبب الافتقار إلى منحني عائد موثوق لأسعار/عوائد السوق الثانوية. وبشكل عام فإن غياب أسواق الدين المتطورة يعني أن المؤسسات الاستثمارية التي تركز على الدخل الثابت تميل إلى حيازة مزيد من الأصول الأجنبية، مما يقلص مساهمتها في تطوير أسواق رأس المال المحلية.

10- وهناك قيود تواجه مواصلة تطوير قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية تتمثل في تركيز ملكية الأسهم والمعرفة المالية المحدودة. ويتناول الإطار 1 مناقشة موجزة للقيود التي تعيق التطوير المالي خارج النظام المصرفي. وتتطور أسواق الأسهم المحلية والخدمات المالية غير المصرفية بالدفع الذاتي. ومع ذلك، أدت ملكية القطاع العام لنسبة كبيرة من الأسهم في سلطنة عُمان والتداول المحدود إلى نقص سيولة سوق الأوراق المالية (دراسة Al Ani and Al Kathiri, 2019). وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي المعرفة المالية المحدودة والاستحقاقات التقاعدية السخية إلى انخفاض الطلب على خدمات إدارة الأصول ومنتجات التأمين.

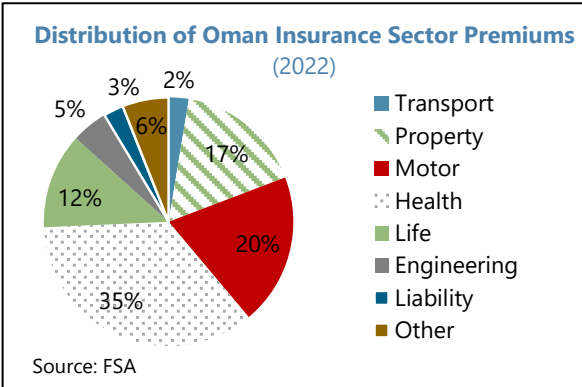
الإطار 1- القيود على تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية في سلطنة عُمان

يجري دمج صناديق معاشات التقاعد ولكنها تواجه عقبات في إدارة الأصول والخصوم بسبب القيود المفروضة على حيازة سندات دين بأجل استحقاق أطول. ويجري حاليا إصلاح صناديق معاشات التقاعد، وهو ما يُتوقع معه دمج الأحد عشر صندوقا من صناديق معاشات التقاعد العامة والخاصة في صندوق واحد. وقد أدى هذا الإصلاح إلى إنشاء نظام معاشات تقاعدية موحد لجميع العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية، كما يهدف إلى تحسين استدامة النظم على المدى الطويل والكفاءة في إدارة الأصول. وتُلزم التعليمات الحالية صناديق معاشات التقاعد بالاحتفاظ بما لا يقل عن 30% من محافظها الاستثمارية في شكل سندات حكومية محلية. ومع ذلك فإن الحد الأقصى لحيازات هذه الصناديق من الأصول التي تتجاوز

آجال استحقاقها 10 سنوات لا يتجاوز 10% من محافظتها الاستثمارية، وهو ما سيؤدي إلى تقييد الطلب على السندات الأطول أجلا وإبطاء تطور منحنى العائد القياسي.

الإطار 1- القيود على تطوير المؤسسات المالية غير المصرفية في سلطنة عُمان (تتمة)

ولا تزال شركات إدارة الأصول صغيرة بسبب انخفاض مستوى النشاط في سوق الأوراق المالية، ومحدودية أسواق الدين، وتدني مستوى المعرفة المالية. فإدارة الأصول لا تزال محدودة في سلطنة عُمان، حيث تبلغ الأصول المدارة نحو 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، وتهيمن صناديق الاستثمار المشترك على الحصة الأكبر من نشاط إدارة الاستثمارات. ويؤدي تركيز ملكية الأسهم (حصة كبيرة) في يد صناديق معاشات التقاعد والهيئات الحكومية الأخرى إلى الحد من التعويم الحر والتداول والسيولة. ويؤدي ذلك، مع اقترانه بعدم تطور أسواق الدخل الثابت، إلى تضيق النطاق المتاح لنمو شركات إدارة الأصول. وقد يكون الطلب منخفضا وهو ما يرجع جزئيا إلى عدم دراية المستثمرين الأفراد بمزايا الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار المشترك.



وبخلاف التأمين قصير الأجل على الممتلكات والسيارات والصحة، يعد الطلب على منتجات التأمين منخفضا. فالشركات تقدم في الغالب تأمين الممتلكات والحوادث والصحة، حيث يمثل إجمالي أقساط قطاع التأمين ما يزيد قليلا عن 1% من إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يعادل متوسط دول مجلس التعاون الخليجي البالغ حوالي 1,5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 (الشكل البياني في الإطار). وقد أدت شبكة الأمان الاجتماعي القوية التي توفرها الحكومة للمواطنين العُمانيين إلى الحد من الحاجة إلى تغطية تأمينية على الحياة.

كذلك فإن انخفاض مستوى انتشار التغطية التأمينية على الحياة يعكس نقص التوعية والحوافز وتعدر حصول المقيمين غير العُمانيين على تلك التغطية. ولا توجد حوافز ضريبية لاستخدام المنتجات الادخارية القائمة على التأمين.

ولا تزال أنشطة شركات التمويل محدودة. فسلطنة عُمان لديها 5 شركات تمويل وتأجير تتركز قروضها أساسا في قطاع العقارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض الشخصية. ورغم أن الإطار التنظيمي لشركات التمويل يبدو كافيا، فإن نقص التوعية العامة وارتفاع تكلفة التمويل من التحديات الرئيسية التي تواجهها. وتتمثل مصادر التمويل أساسا في الديون ورأس المال المدفوع، وهو ما يجعلها في وضع غير موات مقارنة بالبنوك التي لديها القدرة على الوصول إلى الودائع تحت الطلب بتكلفة أقل نسبيا.

دال- دعم التأمين على الأوراق المالية وأفضل الممارسات الدولية

11- وفق ما يتضح في تقرير خبراء الصندوق بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2023 مع سلطنة عُمان وتحليل المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخرا، فإن مواصلة تطوير سوق السندات بالعملة المحلية لا يزال خطوة أولى أساسية على مسار تطوير أسواق رأس المال الناجحة. وتشكل أسواق السندات المحلية حجر الزاوية في برامج التطوير المالي في العديد من الأسواق الصاعدة (على سبيل المثال، ماليزيا والمكسيك وتايلند -دراسة BIS, 2020). وفي العديد من البلدان، كان تطوير سوق المال وسوق عمليات إعادة الشراء (على سبيل المثال، المجر وماليزيا

والمكسيك وتايلاند) بمثابة خطوات اتخذت لبدء زيادة تداول السندات الحكومية في السوق الثانوية. وهناك سياسات محددة تتضمن اعتماد معايير اتفاقية إعادة الشراء العامة وتعزيز نشاط إعادة الشراء في الأسواق الخاصة، بدلا من عمليات إعادة الشراء التي يتوسط فيها البنك المركزي.

12- ومن شأن تحسين استراتيجية إصدار سندات الدين الحكومية أن يعزز الشفافية الكلية ويساعد على زيادة سيولة السوق الثانوية. ففي أمريكا اللاتينية، واجهت سوق السندات الحكومية في بيرو تحديات مماثلة لتلك التي واجهتها سلطنة عُمان رغم حصولها أيضا على المرتبة الاستثمارية. وكانت المشكلة الرئيسية هي انخفاض مستويات السيولة في السوق الثانوية بسبب (1) الإصدار المجزأ للسندات الحكومية، و(2) نقص الوضوح في السوق الأولية فيما يتعلق بالجدول الزمني للمزادات، و(3) تقييد قدرة المتعاملين الرئيسيين على صناعة السوق. وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات لزيادة الوضوح بشأن الجدول الزمني للمزادات، بما في ذلك زيادة التواصل مع المتعاملين الرئيسيين والمؤسسات الاستثمارية الرئيسية فيما يتعلق بطلب المزاد، وإعادة إصدار السندات المعيارية لتخفيض عدد السندات تحت التحصيل. ونتيجة لذلك، زاد نشاط التداول في السوق الثانوية بمقدار ثلاثة أضعاف خلال عامين، وتمكن المتعاملون الرئيسيون من خدمة عملائهم بشكل أفضل وتغطية مراكزهم في السوق الثانوية. وتم توضيح العديد من هذه التوصيات نفسها في المساعدة الفنية التي قدمها الصندوق مؤخرا والتي تناولت تطوير سوق السندات الحكومية بالعملة المحلية في سلطنة عُمان. ومن شأن الأخذ بهذه التوصيات أن يدعم تطوير هذه السوق.

13- وتعد سوق التمويل الإسلامي في سلطنة عُمان هي الأصغر في دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني 2-1)، ولا تزال سوق سندات الصكوك تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك نقص السيولة في الأسواق الثانوية مما يثني قاعدة أوسع من المستثمرين عن المشاركة. وتميل العديد من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إلى المشاركة في إصدارات الصكوك في السوق الأولية في عُمان، ولكنها غير نشطة في السوق الثانوية، وتميل إلى الاحتفاظ بالصكوك حتى تاريخ الاستحقاق. ويرجع ذلك جزئيا إلى إصدار الصكوك بمعدل تواتر أقل، والندرة التي تؤدي إلى عدم رغبة حامليها في البيع بسبب عدم اليقين بشأن إيجاد بديل. وبالإضافة إلى ذلك، رغم أن البنوك المحلية مطالبة بالعمل كوكلاء رئيسيين في مرحلة الإصدار، فإن عدم وجود صناع سوق في السوق الثانوية لا يزال يكبح السيولة. وعلى غرار التوصيات الخاصة بسوق السندات التقليدية، فإن زيادة الوضوح بشأن الجدول الزمني لمزادات الصكوك وإنشاء مجموعة من المؤسسات المالية الإسلامية أو شركات إدارة الأصول المتخصصة في الصكوك كصناع للسوق (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة) من شأنه أن يحسن إلى حد كبير من تطوير هذه الأسواق (دراسة 2014 Kusuma and Silva).

14- ورغم أن البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال قد يزد من حجم سوق الأسهم ويشجع على زيادة عمليات الإدراج العام للأسهم في سلطنة عُمان، فإن الحوافز الضريبية لجهات الإصدار أقل شيوعا في بلدان أخرى، وينبغي على السلطات تجنب عدم اليقين غير المبرر على مستوى السياسات. وإحدى السمات الرئيسية لبرنامج التحفيزي لسوق رأس المال في سلطنة عُمان هي الحوافز الضريبية المقدمة للشركات الأكبر حجما التي تختار الإدراج في بورصة مسقط الرئيسية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تُدرج في سوق الشركات الواعدة. ولكن بالمقارنة ببرامج الإدراج في بلدان أخرى، فإن الحوافز الضريبية لجهات الإصدار أقل شيوعا بوجه عام (انظر الجدول 2 للاطلاع على أمثلة لبرامج الحوافز الضريبية الأخرى). وأحد عيوب تقديم تخفيضات ضريبية مفرطة في السخاء لجهات الإصدار هي

احتمال جذب شركات غير مؤهلة للحصول على التمويل من خلال الطرح العام لأسهمها في حال عدم تقديم هذه التخفيضات. وبالإضافة إلى ذلك، قد يجد صناع السياسات والجمهور أن خسارة الإيرادات الضريبية الفورية هي رهان مثير للجدل على النمو المستقبلي للشركات المدرجة في هذه البورصات (دراسة Schellhase 2017). فعلى سبيل المثال، عرضت جامايكا في البداية إعفاء ضريبيا مؤقتا للشركات لمدة خمس سنوات في المجل، يليه تخفيض ضرائب

الجدول 2- سلطنة عُمان: التخفيضات في ضريبة دخل الشركات المدرجة في البورصة
(بغض النظر عن قطاعات السوق)

Country	Nominal Rate	Reduced Rate
Cambodia	20%	10%, for the three years following an initial public offering (IPO)
Fiji	18.50%	10%
Kenya	30%	27%, for the three years following an IPO for companies with at least 27% of issued share capital listed; 25%, for the five years following an IPO for companies with at least 30% of issued share capital listed; 20%, for the five years following an IPO for companies with at least 40% of issued share capital listed;
Morocco	31%	15.5%, for the three years following an IPO
Pakistan	31%	26.4%, for the two years following an IPO

المصادر: دراسة 2017 Schellhase؛ وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال أسواق رأس المال: التقرير النهائي، المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، يوليو 2015؛ راصد التمويل المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الآسيوي للتنمية، 2014؛ المواقع الإلكترونية لأسواق الأوراق المالية.

الشركات إلى النصف لمدة خمس سنوات إضافية. ومع ذلك، واجه صناع السياسات ضغوطا تتعلق بضياح الإيرادات الضريبية، فخفضوا الحزمة إلى خمس سنوات فقط في المجل. وفكروا في وقت لاحق في إلغاء الحافز بالكامل، لكنهم واجهوا مقاومة كبيرة من جانب سوق الأوراق المالية والمشاركين الآخرين في السوق. وفي نهاية المطاف، أدى تغيير السياسات وعدم اليقين بشأن التزام الحكومة بالحفاظ على الحوافز إلى إضعاف قدرة سوق الأسهم على استقطاب عمليات إدراج جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين إجراء متابعة دقيقة لانعكاسات الحوافز الضريبية على المالية العامة لمنع أي نفقات ضريبية غير متوقعة في المستقبل.

15- وقد نجح عدد من الأدوات التكميلية على مستوى السياسات في زيادة عدد الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية وينبغي النظر فيها. ويتضمن الاقتراح الحالي ل البرنامج التحفيزي لسوق رأس المال حوافز أخرى شائعة في الأمثلة الناجحة للبلدان مثل خفض رسوم الإدراج ورسوم الإعداد للطرح العام الأولي (بولندا وإسبانيا)، إلى جانب التدريب لبناء القدرات الداخلية فيما يتعلق بمتطلبات الإبلاغ المنتظم (الهند وفرنسا والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية). ومع ذلك، استحدثت سوق الأسهم الموازية "نمو" في المملكة العربية السعودية عددا قليلا من التحسينات الإضافية التي أدت إلى زيادة كبيرة في سيولة السوق عقب إنشائها (دراسة WFE, Al Athel, 2020). وشملت هذه التحسينات خفض متطلبات العدد الإجمالي للمساهمين من القطاع العام، وتحسين استقرار الأسعار من خلال الحد من تغيرات الأسعار خلال اليوم الواحد، وتحسين الشفافية من خلال أحد مقدمي الأبحاث المستقلين.

هاء - تحفيز الطلب من المؤسسات الاستثمارية وأفضل الممارسات الدولية

16- من شأن وجود مؤسسات استثمارية لها أهداف مختلفة في إدارة محافظها أن يجعل أسواق رأس المال المحلية أكثر ديناميكية. وينبغي على السلطات أن تدعم تطوير منتجات التأمين على الحياة وهو ما يمكن أن يؤدي

إلى زيادة الطلب القوي على السندات الأطول أجلاً. كذلك فإن الجمع بين تحسين المعرفة المالية وإطار التوعية بالمخاطر إلى جانب الحوافز الضريبية المؤقتة والموجهة قد يساعد في تحفيز الطلب على منتجات التأمين. وعلى سبيل المثال، في العديد من البلدان - وخاصة شيلي والهند والمغرب ونيجيريا - نجد أن الحوافز الضريبية وخاصة في شكل تخفيضات ضريبية مرتبطة بالمنتجات الادخارية القائمة على التأمين على الحياة والصحة والتقاعد - إلى جانب إعفاءات ضريبة القيمة المضافة على بعض خطوط التأمين - نجحت في توجيه المدخرات نحو بعض منتجات معاشات التقاعد والتأمين على الحياة (دراسة Noordhoek and others, 2022). كذلك فإن التوسع في قطاع صناديق الاستثمار المتخصصة في منتجات الدخل الثابت وتعزيز برامج المعرفة المالية بصناديق الاستثمار المشترك القائمة على الأسهم قد يجذب أيضاً المستثمرين الأفراد ويحفز نشاط التداول (دراسة Malaysia, Hashimoto and others, 2021). ويمكن تطوير صناديق الاستثمار ذات الدخل الثابت من خلال جهد مشترك بين سلطات القطاع المالي العُماني (البنك المركزي العُماني ووزارة المالية وهيئة الخدمات المالية) وقطاع صناديق الاستثمار (على سبيل المثال من خلال الجمعية العُمانية للأوراق المالية). كذلك فإن ضمان ربط شركة مسقط للمقاصة والإيداع بشركة "يوروكلير" والتخلص من مخاطر الطرف المقابل مع السماسرة في السوق الثانوية قد يجذب المزيد من المستثمرين الأجانب للمشاركة في سوق السندات المحلية. وعلاوة على ذلك، يمكن للمستثمرين الأجانب القيام بدور نشط وبالغ الأهمية في تطوير أسواق التحوط. لكن سيتعين على هيئة الخدمات المالية مراقبة المخاطر الجديدة الناشئة في ظل التطوير المالي الجاري. فعلى سبيل المثال، سيتعين عليها تقييم المفاضلات المتعلقة بمشاركة المستثمرين الأجانب، لأنهم قد يكونون أكثر حساسية لأوضاع الأسواق العالمية ويتسببون في تفاقم تقلبات الأسواق المحلية.

17- ورغم أن صناديق معاشات التقاعد تضطلع بالفعل بدور كبير في أسواق دين الحكومات المحلية، فإن الإصلاحات الجارية لدمج قطاع صناديق معاشات التقاعد ينبغي أن تتخذ خطوات لتجنب بطء تطوير أسواق رأس المال المحلية (دراسة Khan, Li, and Zhao, 2024، قيد الإصدار). وهناك دراسة مفيدة حول الآثار المحتملة للدمج على تطوير أسواق رأس المال تتناول التحول في سياسة كازاخستان في عام 2013 لتأمين إدارة نظام معاشات التقاعد ونقل الأموال المتراكمة في صناديق معاشات التقاعد الخاصة إلى صندوق ادخار واحد مخصص للمعاشات التقاعدية. أولاً، أدت القيود الصارمة المفروضة على المحافظ إلى التركيز المفرط في محافظ صناديق معاشات التقاعد في كازاخستان وتقليص مزايا تطوير أسواق رأس المال.⁹ وتخضع صناديق معاشات التقاعد في سلطنة عُمان أيضاً لقيود على توزيع المحافظ الاستثمارية (راجع الإطار 1)، ومن شأن تخفيف هذه القيود أن يساعد في تنمية العوائد على السندات المعيارية الأطول أجلاً وتنمية أسواق الأسهم المحلية. ثانياً، أدى دمج أصول المعاشات التقاعدية في صندوق معاشات تقاعدي واحد بعد الإصلاح إلى توقف نشاط أسواق رأس المال المحلية في كازاخستان. كذلك فإن التحول في السياسة في عام 2013 دفع كبار المؤسسات الاستثمارية التي تشرف على صناديق معاشات التقاعد الخاصة إلى الخروج من أسواق رأس المال المحلية، مما أدى إلى ركود الأسواق وفقدان سيولتها (دراسة OECD, 2017).

18- وفي ظل الزخم الناتج عن الإدراج المخطط للعديد من المؤسسات المملوكة للدولة، فإن سوق الأسهم سوف تستفيد أيضاً من زيادة نشاط السوق الثانوية لجذب قاعدة أوسع من المستثمرين. فاستيفاء معايير الإدراج في

⁹ تم إلزام صناديق معاشات التقاعد باستثمار ما لا يقل عن نصف أصولها في السندات الحكومية، كما يمكنها تخصيص ما لا يزيد عن 30% من هذه الأصول لسندات الشركات من "الفئة أ".

مؤشرات أسهم الأسواق الصاعدة المستخدمة على نطاق واسع سيؤدي إلى زيادة مشاركة غير المقيمين، كما هو الحال في كولومبيا والكويت والمكسيك وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.¹⁰ وعلى سبيل المثال، تم إطلاق برنامج المستثمر الأجنبي المؤهل في المملكة العربية السعودية لتسهيل مشاركة المستثمرين الدوليين في أسواق رأس المال السعودية. ومن خلال هذا البرنامج، تم منح المستثمرين الدوليين إمكانية الوصول المباشر والكامل إلى سوق الأوراق المالية السعودية (تداول)، وتم تخفيف معايير التأهيل وحدود الملكية الأجنبية إلى جانب فتح سوق الطرح العام الأولي للمستثمرين الأجانب. واتخذت سلطنة عُمان خطوة مماثلة حيث أصبحت أسواق رأس المال المحلية، سواء الأولية أو الثانوية، مفتوحة بالكامل للمستثمرين الأجانب. ومن شأن هذه التدابير التي تهدف إلى تعزيز دخول كيانات جديدة إلى السوق وتحسين سيولة السوق الثانوية أن تعمل أيضا على الحد من ميل المستثمرين إلى شراء الأوراق المالية والاحتفاظ بها. ورغم أن توسيع قاعدة المستثمرين أمر مرغوب فيه لتحقيق التنوع في قاعدة المستثمرين وتخفيف من مزاحمة الائتمان المصرفي، فإن الهيئات التنظيمية يجب أن تظل على وعي بالانعكاسات على الاستقرار المالي من خلال تطويع أطرها التنظيمية وزيادة مراقبة المؤسسات المالية غير المصرفية والمستثمرين الأجانب. وفي هذا السياق، من الضروري توفير العديد من آليات الحماية الأساسية، ومنها ما يلي - (1) القيام بإشراف رقابي مكثف تتوافر له الموارد المناسبة، و(2) تحفيز إدارة المخاطر بشكل أقوى، وخاصة مع زيادة مشاركة المؤسسات المالية غير المصرفية، و(3) سد فجوات البيانات لتسهيل تقييم المخاطر على النحو الملائم وفي الوقت المناسب من جانب المشاركين في السوق والسلطات الرقابية.

19- ومن شأن الحد من عدم اتساق المعلومات أن يحفز اهتمام المستثمرين بسوق الشركات الواعدة المقترح إنشاؤها مؤخرا، ويساعد في ترسيخ وضع السوق كمصدر بديل لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتقدمة في سلطنة عُمان. ورغم شيوع الحوافز الضريبية في معظم البلدان لتشجيع الاستثمار في أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (على سبيل المثال في فرنسا والهند وبولندا وإسبانيا والمملكة المتحدة)، فقد حددت المؤسسات الاستثمارية في كثير من الأحيان عوامل أخرى، مثل السيولة وشفافية المعلومات المالية، كمحدد لما إذا كانوا سيستثمرون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجدول 3). وعادة ما يتزامن توسيع قاعدة المستثمرين وتحسين سيولة السوق، ولكن تبين أن مبادرات تحسين الإفصاح عن المعلومات تعمل على تعزيز نجاح بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير بسبب الحد من عدم اتساق المعلومات بين جهات إصدار أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ناحية والمستثمرين من الناحية الأخرى. فعلى سبيل المثال، قامت بورصة بولندا البديلة "نيو كونيكت" بترشيح مستشارين معتمدين للمساعدة في تحديد ما إذا كانت إحدى الشركات يمكنها الوصول بسهولة إلى سوق الأسهم من خلال الإشراف على متطلبات الإدراج الأولي والمستمر وتقديم ختم الموافقة على مدى ملاءمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك جهود تبذلها سلطنة عُمان لإنشاء مركز للمعلومات الائتمانية الشاملة (ملاءة) ليكون أيضا بمثابة أداة أساسية لمعالجة عدم اتساق المعلومات المتعلقة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تستخدمه أسواق رأس المال كأداة إضافية لتقييم الجدارة الائتمانية (دراسة IMF, OECD, World Bank, 2015).

¹⁰ يضم مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال للأسواق الصاعدة بالفعل أربعة من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الستة. وتسجل المملكة العربية السعودية ارتفاعا كبيرا في التدفقات الداخلة بعد إدراجها في المؤشر (دراسة BIS, 2020).

الجدول 3- أي من البنود التالية، إن وجد، سيقنعك بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في البورصة؟

	Retail Investors	Institutional Investors
Liquidity of shares	67%	84%
Regulatory framework	57%	68%
Information disclosure	67%	68%
Tax incentives	52%	53%
Research on SMEs	57%	53%
Lower transaction costs	33%	42%
Investment vehicles	29%	33%
Diversification opportunities	48%	48%

المصادر: دراسة 2017 Schellhase؛ "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسواق الأسهم"، الاتحاد العالمي للبورصات، 2017
ملحوظة: رغم أن هذه الأرقام تعطي مؤشرا على ما هو الأهم بالنسبة للمستثمرين، ينبغي تفسيرها بحذر لأن العينة كانت صغيرة نسبيا وشملت المشاركين في المسح من سياقات سوقية مختلفة إلى حد كبير. وضمت العينة 21 مستثمرا من الأفراد و19 مؤسسة استثمارية موزعين على خمس بلدان: كندا والصين والمكسيك ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

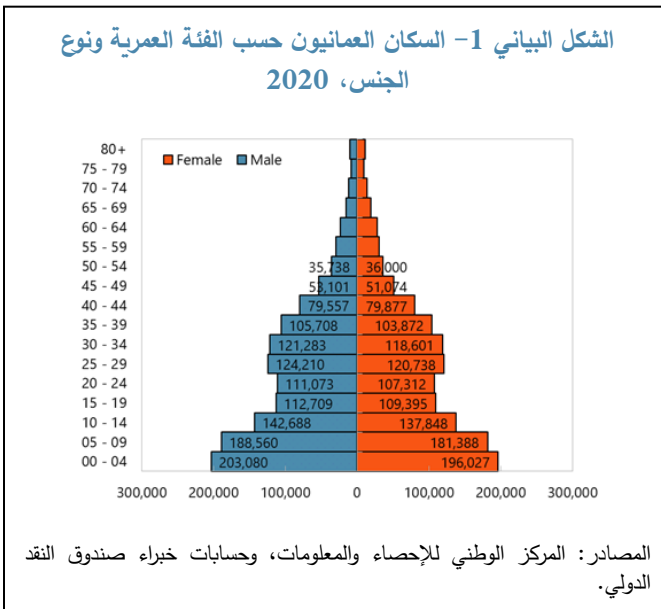
المراجع

- Al Ani, Mawih Kareem, and Asma Mohammed Al Kathiri. 2019. Ownership concentration and firm performance: An empirical analysis in Oman. *The European Journal of Applied Economics* 16.
- Al Athel, Nayef. *Tadawul's Nomu Market offers SMEs path to access Saudi capital market*. The World Federation of Exchanges. 2020.
- Bank for International Settlements. "Financial Market Development, monetary policy and financial stability in emerging market economies". BIS Papers. 2020.
- Hashimoto, Hideo, Yen Mooi, Guilherme Pedras, Arindam Roy, Kay Chung, Tadeusz Galeza, Michael G. Papaioannou, Peter Katz, Zsolt Bango, Jose Antonio Gragnani, Bryan Gurhy, and Cindy Paladines. 2021. Developing Government Local Currency Bond Markets. International Monetary Fund and World Bank Guidance Note, 2021/001.
- International Monetary Fund, Organization for Economic Co-operation and Development, and the World Bank Group. "Capital market instruments to mobilize institutional investors to infrastructure and SME financing in Emerging Market Economies." Report for the G20. 2015.
- Khan, Shujaat, Bo Li, and Yunhui Zhao. 2024 forthcoming. Pension Reform and Stock Market Development. IMF Working Paper WP/24/XX, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kroen, Thomas. 2024. A Financial Sector for the Economy of the Future: Oman. IMF Selected Issues Paper 2024/019, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kusuma, Ketut Ariadi, and Abder Caputo Silva. 2014. Sukuk Markets: A Proposed Approach for Development. World Bank Group. Policy Research Working Paper, 7133.
- Laeven, Luc. 2014. The Development of Local Capital Markets: Rationale and Challenges. IMF Working Paper 14/234, International Monetary Fund, Washington, DC.
- OECD, 2017. Mobilising Financing to Transform Kazakhstan's Economy. Chapter 3, OECD Development Pathways, Multi-dimensional Review of Kazakhstan. OECD Publishing, Paris.
- Noordhoek, Dennis, Bill Marcoux, and Kai-Uwe Schanz. 2022. Insurance Development in Emerging Markets: The role of public policy and regulation. The Geneva Association and Insurance Development Forum.
- Sahay, Ratna, Martin Cihak, Papa N'Diaye, Adolfo Barajas, Diana Ayala Pena, Ran Bi, Yuan Gao, and others. 2015a. "Rethinking Financial Deepening: Stability and Growth in Emerging Markets." IMF Staff Discussion Note 15/08, International Monetary Fund, Washington, D.C.
- Schellhase, John. Promoting Participation in SME Boards Through Tax Incentives: A Global Overview. Milken Institute Center for Financial Markets, Viewpoints. August 2017.

ديناميكية سوق العمل في سلطنة عُمان¹

من الشائع أن يفضل الشباب العُماني بقوة التوظيف في القطاع العام، وهو ما يؤكد - إلى جانب الضغوط الديمغرافية وأهداف استدامة المالية العامة على المدى المتوسط في ظل التنوع الاقتصادي بعيداً عن الهيدروكربونات - على الحاجة الماسة إلى التحول نحو قطاع خاص أكثر ديناميكية يجذب العُمانيين نحو وظائف القطاع الخاص. وتتناول هذه المذكرة بالتفصيل التطورات الأخيرة والخصائص الهيكلية في سوق العمل في سلطنة عُمان، وتسلط الضوء على التوزيع المختلف لشرائح العمالة وحرية التنقل المحدودة، مما أدى إلى تشبيط الحافز على رفع مستوى المهارات وإعاقه عملية إعادة التوزيع القطاعي للعمالة. ويكشف التحليل عن الحاجة إلى إصلاحات شاملة لتضييق فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص، وزيادة فرص عمل المواطنين في القطاع الخاص ورفع مستوى الإنتاجية الكلية. وتشمل هذه الإصلاحات تحقيق الاتساق بين الأجور والإنتاجية، وتحسين التدريب المهني، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل، وتعزيز حرية تنقل العمالة الوافدة في سوق العمل. ويعد تنفيذ هذه التدابير ضرورياً لتحقيق أهداف "رؤية عُمان 2040"، والتحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وتحقيق النمو غير الهيدروكربوني المستدام.

ألف - مقدمة



1- يحتاج الاقتصاد العُماني إلى خلق أكثر من 220 ألف فرصة عمل للمواطنين على مدى السنوات الثماني المقبلة. ومن المتوقع أن يصل نحو 550 ألف عُماني إلى سن العمل بحلول عام 2032. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل المشاركة السائد (67%) وإحلال المتقاعدين (حوالي 10 آلاف سنوياً)، فستكون هناك حاجة إلى توفير نحو 220 ألف وظيفة جديدة بحلول عام 2032، مقابل 103 ألف وظيفة جديدة تم توفيرها للعُمانيين خلال الفترة 2012-2019. ورغم أن القطاع العام لا يزال يمثل وجهة مفضلة للشباب العُماني، فإن استخدامه كوسيلة للتوظيف لم يعد خياراً ممكناً في ظل الجهود الحالية لترسيخ استدامة المالية العامة على المدى المتوسط مع الحد من الاعتماد على الإيرادات الهيدروكربونية.

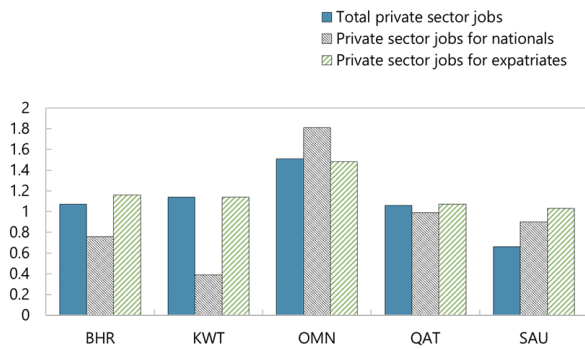
2- لا يزال القطاع الخاص في سلطنة عُمان يعتمد اعتماداً كبيراً على العمالة الوافدة. فالقدرة على الوصول إلى العمالة منخفضة التكلفة والمهارات من جنوب آسيا، إلى جانب الشروط التعاقدية المرنة، مكنت الاقتصاد غير الهيدروكربوني من التوسع مع الامتثال لمتطلبات الحصص (معدلات التعمين). وقد أدت تكاليف العمالة المنخفضة المرتبطة بهذه العقود مع العمالة الوافدة إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاعات غير الهيدروكربونية وزيادة هامش الربح

¹ إعداد بلال تابتي وهيثم طروق.

من خلال دفع الأجور نحو الانخفاض، وخاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة. ونتيجة لذلك، أصبحت العمالة الوافدة أكثر استجابة للنمو غير الهيدروكربوني مقارنة باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، مما جعل العمالة الوافدة تشكل الأغلبية الساحقة في القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، أدى ذلك إلى تسهيل التكيف السريع للقطاع غير الهيدروكربوني مع صدمات شروط التبادل التجاري في ظل نظام سعر الصرف الثابت كما ورد بالتفصيل في دراسة (Fasano and Goyal, 2004).

3- لا يزال صناع السياسات في سلطنة عُمان، مثلما في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يعتمدون بشكل كبير على التدابير الإدارية، مثل متطلبات الحصص، لفرض توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وهذه الحصص لا يتم تطبيقها بالتساوي بين بلدان المنطقة، وغالبا ما تكون محددة حسب حجم الشركة والوظيفة. وهي أقل صرامة في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك في حالة الوظائف الأقل جذبا للمواطنين مثل الوظائف التي تتطلب مستويات أقل من المهارة. ومن الناحية الأخرى، فإن متطلبات الحصص أعلى بالنسبة للوظائف الإدارية ووظائف المديرين. وتكون متطلبات الحصص هذه مكملة لتدابير دعم الأجور، التي رغم استخدامها على نحو أقل كثافة بكثير من البلدان المجاورة، فإنها تهدف إلى تحفيز الشركات على تفضيل توظيف المواطنين من خلال الحد من التفاوت بين تكاليفهم وتكاليف الوافدين.

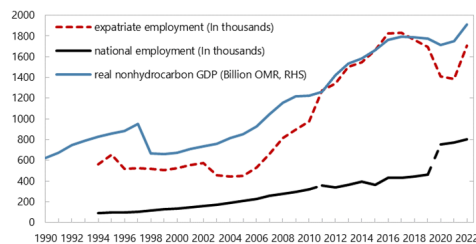
الشكل البياني 2- مرونة التوظيف في القطاع الخاص لإجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني (%)



المصادر: السلطات الوطنية وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يتم تقدير المرونة من انحدارات لوغاريتم التوظيف على لوغاريتم إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، للسنوات 1990-2022، باستثناء سلطنة عُمان، حيث يتم تقدير معاملات الانحدار للفترة 1990-2019. وهي تمثل النسبة المئوية للتغير في التوظيف نتيجة زيادة إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني بنسبة 1%.

4- وتتيح مبادرات التنويع الجارية، الموضحة في "رؤية عُمان 2040"، إمكانات هائلة لتوليد فرص عمل

الشكل البياني 3- الناتج والعمالة الكلية في سلطنة عُمان



المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يعكس الجزء المتقطع في الخط الأسود التغير الهيكلي في البيانات نتيجة إدراج العُمانيين العاملين في القوات المسلحة وفي القطاع العائلي في العمالة الكلية بدءاً من عام 2020 فصاعداً.

جاذبة وتتطلب مهارات عالية للعُمانيين. ومع ذلك، فإن جني الثمار الكاملة لجهود التنويع هذه يتطلب تعزيز وتوسيع مجموعة المهارات لدى القوى العاملة العُمانية من خلال تدابير رفع مستوى المهارات وتعليم مهارات جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري أن تعمل الحكومة على إيجاد التوازن بين دمج العُمانيين في القطاع الخاص وضمان بقاء سوق العمل مرنة بما يكفي لجذب الاستثمارات الأجنبية والمتخصصين ذوي المهارات من العمالة الوافدة. كذلك فإن التحول المتوخى

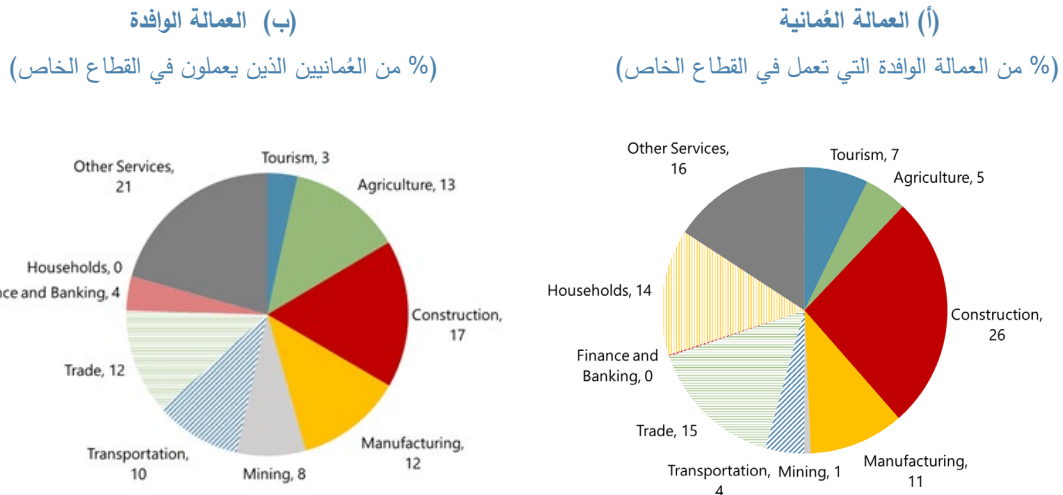
للاقتصاد غير الهيدروكربوني، والذي لا يزال يعتمد على العمالة الوافدة منخفضة المهارة للتوسع، يتطلب جهودا واسعة النطاق لمعالجة الاختناقات الحالية في سوق العمل.

5- وعلى هذه الخلفية، تتناول هذه المذكرة تحديات سوق العمل، والاتجاهات والمبادرات الأخيرة، وتقتراح سياسات تكميلية لمعالجة الاختناقات المستمرة. ويحلل القسم "باء" هيكل سوق العمل في سلطنة عُمان مع تحديد الاختناقات الرئيسية التي تواجهه. ويتناول القسم "جيم" الاتجاهات الأخيرة وتدابير السياسات، ويخلص نتائج التحليلات الأخيرة حول تأثير سياسات سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي. ويُختتم القسم "دال" بمناقشة التوصيات بشأن السياسات.

باء - هيكل سوق العمل والاختناقات التي تواجهه

6- تختلف سوق العمل العُمانية عن غيرها من حيث توزيع شرائح العمالة. فبينما يجد 56% من القوى العاملة العُمانية عملا في القطاع الخاص،² لا تزال وظائف القطاع العام وجهة مفضلة للعُمانيين، نظرا للأمن الوظيفي المستمر والأجور الأعلى وترتيبات العمل الأقل صرامة. وباستخدام التحصيل التعليمي كمؤشر لمستوى المهارة، تشغل العمالة

الشكل البياني 4- توزيع العمالة في القطاع الخاص، 2023



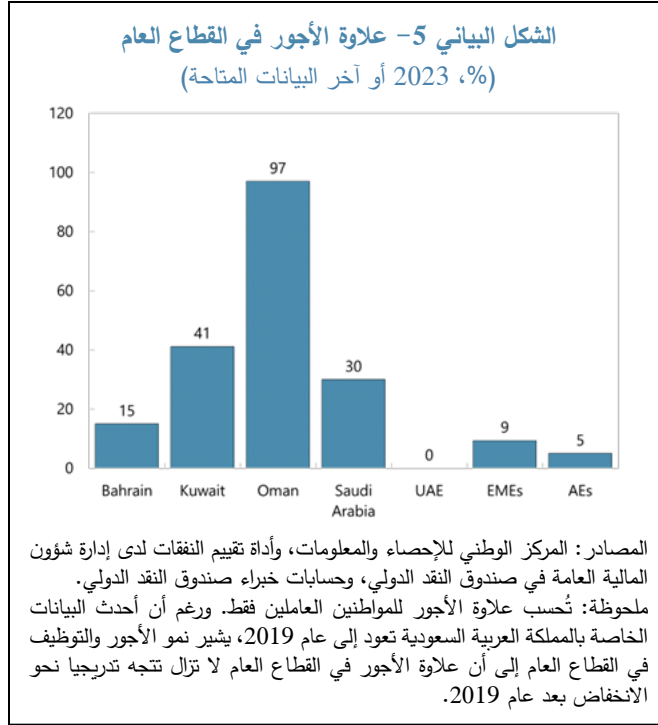
المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الوافدة غالبا مجموعة الوظائف التي تتطلب مستويات أقل من المهارة (دراسة IMF, 2021)، حيث تشكل 68% من إجمالي القوى العاملة في سلطنة عُمان، و86% من وظائف القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، فإن وظائف العُمانيين في القطاع الخاص أكثر تنوعا، من خلال المشاركة الكبيرة في قطاعات البناء والزراعة والصناعة التحويلية. وفي المقابل، تجد العمالة الوافدة بالدرجة الأولى وظائف في قطاعات البناء والعمل المنزلي والتجارة. وفيما يتعلق بنسب

² تشمل الوظائف في القطاع الخاص الوظائف في الكيانات التابعة لجهاز الاستثمار العماني، والتي تخضع لقانون العمل. ويخضع التوظيف في القطاع العام لقانون الخدمة المدنية.

العمالة القطاعية، فإن نسبة العمالة العُمانية مرتفعة (تجاوزت 70% من إجمالي العمالة) في القطاعات التي تهيم عليها المؤسسات المملوكة للدولة، بما في ذلك الكهرباء والتعدين. وفي المقابل، شكلت العمالة العُمانية أقل من 15% من القوى العاملة في قطاعات مثل السياحة والبناء والعقارات.

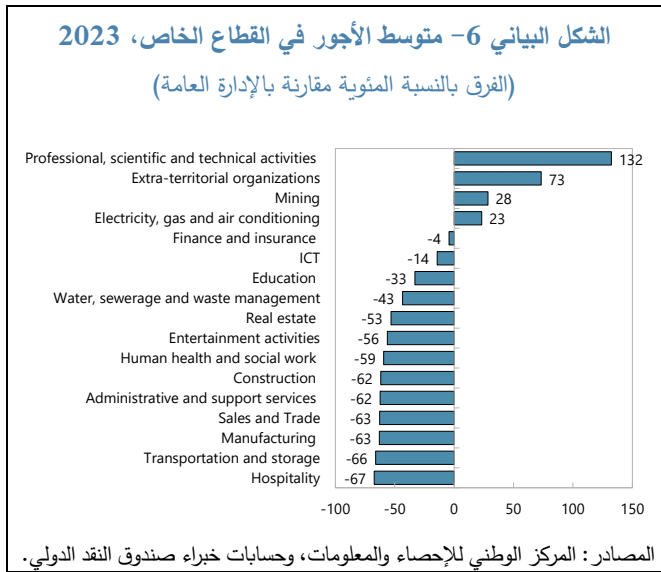
7- ويتقاضى العُمانيون رواتب أعلى في القطاع الخاص. وتشير تقديرات خبراء الصندوق إلى أن أجورهم، في

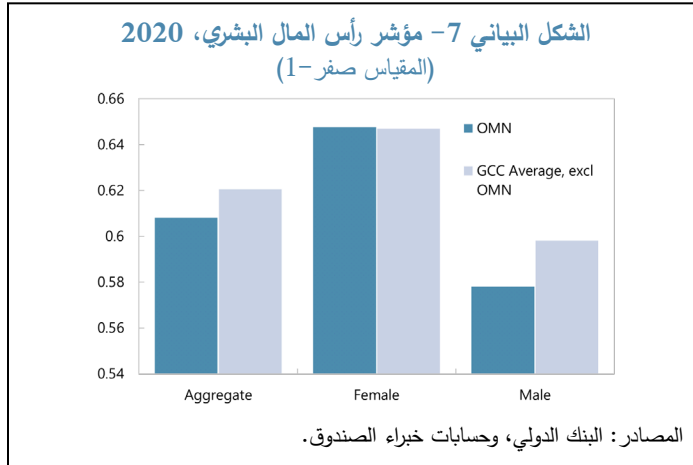


المتوسط، تزيد بنحو الضعف عن أجور العمالة الوافدة التي تشغل وظائف مماثلة. ويبدو هذا التفاوت في الأجور أكثر وضوحاً في الوظائف التي تتطلب مستويات منخفضة إلى متوسطة من المهارة، على النحو الذي يُستدل عليه من التحصيل العلمي، وخاصة بين العمالة من الذكور (دراسة IMF, 2021). ويُعزى الجانب الأكبر من فجوة الأجور في هذه القطاعات إلى ارتفاع أجر القبول مدفوعاً برواتب القطاع العام، وعدم وجود حد أدنى لأجور العمالة الوافدة، وعرض العمالة الوافدة الكبير. وهذا العرض الكبير يفرض ضغطاً خافضاً على رواتب القطاع الخاص، مما يجعل هذه الوظائف أقل جذباً للعُمانيين ويُثني العديد من أصحاب العمل عن توظيفهم ما لم يتم فرضه من خلال نظام الحصص السائد.

8- وتعد وظائف القطاع العام أفضل أجراً كما

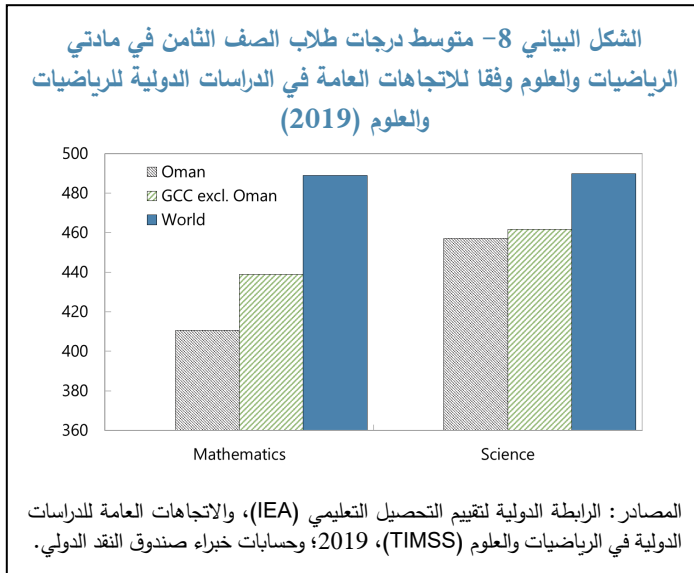
توفر مستوى عالياً من الأمن الوظيفي. وتشكل الرواتب المرتفعة والمزايا السخية عاملاً آخر يساهم في فجوة الأجور بين القطاعين العام والخاص. وكما ذكرنا آنفاً، يؤدي ارتفاع رواتب القطاع العام إلى ارتفاع أجر القبول المتوقع لكي تُعتبر وظائف القطاع الخاص جذابة، مما يؤدي إلى حوافز مشوهة تسفر عن سوء تسعير العمالة وتشتت سوق العمل (دراسة IMF, 2018). ويشير التفاوت الكبير المشاهد في الأجور بين وظائف القطاعين الخاص والعام، وكذلك بين العمالة العُمانية والوافدة في القطاع الخاص، إلى ضعف إمكانية الإحلال بين العمالة العُمانية والوافدة عند المستويات الحالية للأجور، وخاصة في الوظائف التي تتطلب مستويات أقل من المهارة.





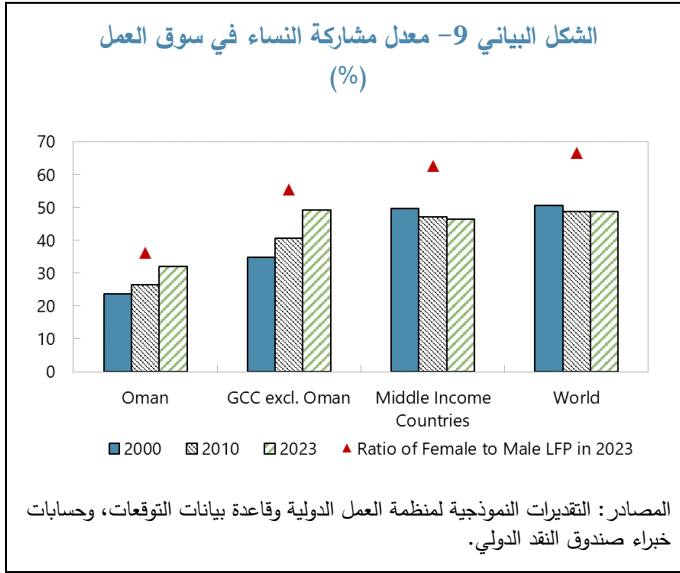
9- ويعد مستوى النظام التعليمي في سلطنة عُمان ومستوى التحصيل التعليمي بين مواطنيها أقل مقارنة بالبلدان النظيرة في المنطقة، وأقل بكثير من المستويات المشاهدة في الأسواق الصاعدة والاقتصادات المتقدمة. ورغم التقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته سلطنة عُمان في تعزيز نظامها التعليمي، فإن جودة التعليم بشكل عام ومعدل الالتحاق بالتعليم العالي لا يزالان أدنى من المستويات المشاهدة في

دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، كما يتضح من تراجع مستوى رأس المال البشري الذي يمكن أن يحققه الأطفال

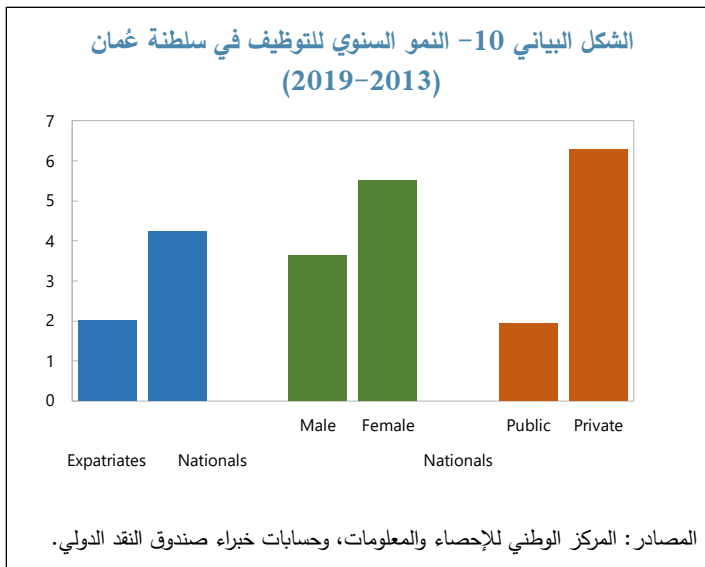


في سلطنة عُمان مقارنة بأقرانهم، وانخفاض متوسط الدرجات في مادة الرياضيات وفقاً للاتجاهات العامة في الدراسات الدولية للرياضيات والعلوم. وعلاوة على ذلك، فإن المسارات التعليمية التي يختارها العمانيون غالباً لا تزال تميل نحو العلوم الإنسانية وإدارة الأعمال بدلاً من مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا، كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (دراسة Arezki et al., 2018). كذلك، تمثل معدلات الالتحاق بالتعليم المهني أقل من 2% من معدلات الالتحاق بالتعليم العالي. وقد أدت كل هذه العوامل إلى وجود تباين بين المهارات اللازمة

للعمل في القطاع الخاص وتلك المتاحة في سوق العمل، وخاصة بالنسبة للوظائف التي تتطلب مستويات متوسطة إلى مرتفعة من المهارة.



الاختبارات. وتشغل العُمانيات أيضا عددا أقل بكثير من المناصب العليا ومناصب المديرين، وهو ما قد يثنيهن أكثر عن دخول سوق العمل والاستثمار في تنمية المهارات. وقد أجرت الحكومة مؤخرا إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية وسوق العمل بهدف تشجيع زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة.

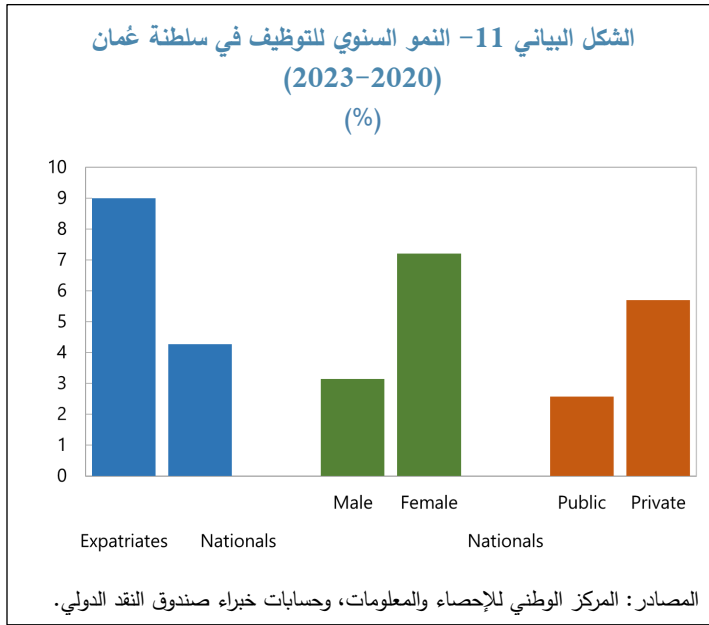


إلى الحصول على عمل في القطاع الخاص. وتؤدي حرية التنقل المحدودة أيضا إلى إلغاء حوافز السوق، مثل الترتيبات وزيادة الأجور، مما يثني العمالة الوافدة عن تحسين مجموعة مهاراتها للحصول على وظائف ذات أجور أفضل، ويؤدي إلى ركود نمو الإنتاجية في القطاعات غير الهيدروكربونية كما سبق توثيقه (دراسة Ismail and Troug, 2023).

10- وأظهر معدل مشاركة النساء في سوق العمل تحسنا كبيرا خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه لا يزال أقل من معدل مشاركة الرجال ومن مستواه في اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. ففي عام 2023، بلغ معدل مشاركة النساء الكلي في سوق العمل في سلطنة عُمان حوالي 32%، في تناقض صارخ مع معدل مشاركة الرجال البالغ 89%. وهذا التناقض لافت للغاية بالنظر إلى أن النساء يملن إلى تحقيق أداء أفضل بكثير من الرجال في التحصيل التعليمي ويتفوقن عليهم في درجات

11- وتشكل حرية التنقل المحدودة عقبة رئيسية أخرى في سوق العمل. فحتى وقت قريب، كانت عملية توظيف العمالة الوافدة تشكل عائقا أمام حرية تنقلها بسبب اشتراط بقائها لدى صاحب العمل الأصلي لمدة 12 شهرا قبل أن تصبح مؤهلة للانتقال غير المشروط لعمل آخر. وقد شجعت هذه القيود الشركات على توظيف العمالة الوافدة بدلا من العمالة العُمانية بسبب قوتها التفاوضية، مما أدى إلى انخفاض أجورها، كما كانت بمثابة عائق أمام العمالة العُمانية ذات المهارات المنخفضة التي لولا ذلك لسعت

جيم- اتجاهات سوق العمل والتدابير المتخذة مؤخراً على مستوى السياسات

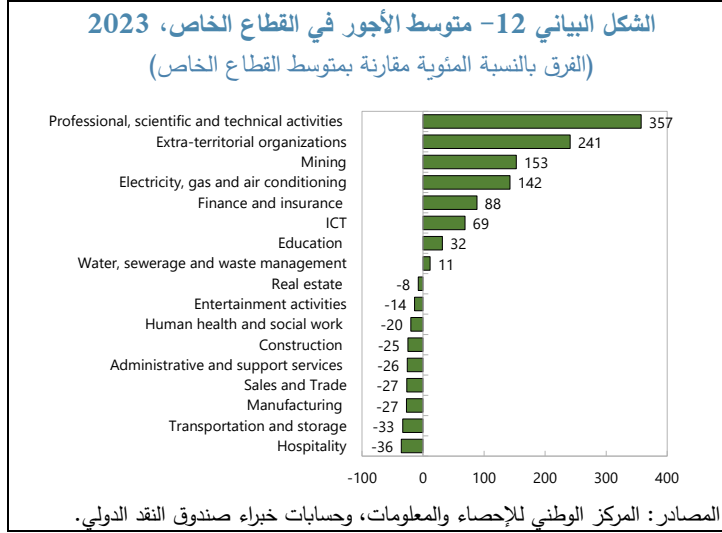


12- تعرض المشهد الوظيفي للعُمانيين قبل الجائحة (2013-2019) لتغيرات هيكلية كبيرة أثرت على كل من الرجال والنساء. فرغم أن العمالة الوافدة لا تزال تشكل الركيزة الأساسية للقوى العاملة في القطاع الخاص، ارتفع معدل نمو توظيف العُمانيين بما يزيد عن الضعف مقارنة بالعمالة الوافدة. وقد أوضح معدل نمو توظيف العُمانيين أن هناك ميل ملحوظ نحو القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، زاد نمو التوظيف في القطاع الخاص بمقدار أربعة أضعاف (44%) مقارنة بالقطاع العام (12%) في الفترة بين عامي 2013 و2019، وهو ما يمثل أكثر من 80% من الوظائف التي تم توفيرها للعُمانيين. وكان دمج النساء في القوى

العاملة في غاية الأهمية، برغم انطلاقه من قاعدة منخفضة. فقد زاد نمو توظيف العُمانيات بنحو 60% مقارنة بالرجال خلال تلك الفترة.³ ومع ميل نمو التوظيف نحو القطاع الخاص، ارتفعت نسبة العُمانيات العاملات في القطاع الخاص من 33% في عام 2013 إلى 45% في عام 2019. وبالمقارنة، ارتفعت نسبة الرجال العاملين في القطاع الخاص من 57% في عام 2013 إلى 62% في عام 2019.

13- وهذه الاتجاهات في سوق العمل لصالح التوظيف في القطاع الخاص وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة استمرت بعد جائحة كوفيد-19، وإن كان مع بعض الاختلافات. فمقارنة بفترة ما قبل الجائحة، زاد نمو توظيف العمالة الوافدة بما يزيد عن الضعف مقارنة بالمواطنين. وظل نمو توظيف العُمانيين مدفوعاً بنمو التوظيف في القطاع الخاص، والذي ارتفع بما يزيد عن الضعف (18%) مقارنة بنمو التوظيف في القطاع العام (8%). وبالإضافة إلى ذلك، تسارع نمو توظيف العُمانيات عقب الجائحة ليصل إلى 23% في الفترة بين عامي 2020 و2023، وهو ضعف نمو توظيف الرجال (10%).

³ زاد توظيف العُمانيات بنسبة 38% في عام 2019 مقارنة بعام 2013، وحقق توظيف الرجال نمواً بنسبة 24% خلال نفس الفترة. وتم توفير 43 ألف وظيفة جديدة للعُمانيات في الفترة بين عامي 2013 و2019، كان ربعها تقريباً في القطاع العام، بينما تم توفير 60 ألف وظيفة جديدة للرجال خلال نفس الفترة، كان خمسها فقط في القطاع العام.



14- وتشير بيانات التوظيف القطاعية إلى أن معظم الوظائف التي تم توفيرها في القطاع الخاص للعُمانيين على مدى العقد الماضي كانت في عدد قليل من القطاعات التي تهيمن عليها المؤسسات المملوكة للدولة وفي وظائف منخفضة الأجر. وتم التوسع في خلق فرص العمل للعُمانيين، وخاصة في قطاعات البناء والصناعة التحويلية والتعدين والدعم الإداري والخدمات المالية. كذلك، تم خلق فرص عمل جديدة

في قطاع الضيافة، مما يعكس جاذبية سلطنة عُمان المتزايدة كوجهة سياحية. غير أن الوظائف التي تم توفيرها في قطاعات البناء والصناعة التحويلية والدعم الإداري - والتي تشكل غالبية الوظائف التي تم توفيرها في القطاع الخاص على مدى العقد الماضي - تميل إلى تقديم تعويضات أقل من متوسط القطاع الخاص في سلطنة عُمان، مما يشير إلى أن العمالة منخفضة المهارة هي التي تشغل معظم هذه الوظائف في الأساس. وكانت القطاعات المذكورة أعلاه (باستثناء الخدمات المالية)، إلى جانب قطاعي النقل والتجارة، من أكبر القطاعات المساهمة في مكاسب التوظيف عقب جائحة كوفيد-19، مما يؤكد الاتجاه السائد في خلق فرص العمل والمدفوع بالوظائف منخفضة الأجر التي تتطلب مستويات منخفضة نسبياً من المهارة.

15- وفي الآونة الأخيرة، اتخذت سلطنة عُمان تدابير جديدة بالملاحظة لتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين قوانين العمل. ففي يوليو 2023، أصدرت سلطنة عُمان قانوناً جديداً للحماية الاجتماعية، مما أدى إلى إنشاء نظام موحد يدمج برامج الحماية الاجتماعية التي تدعمها الحكومة والتأمين الاجتماعي في إطار صندوق الحماية الاجتماعية، مما يوفر مجموعة من المزايا لكل من العُمانيين والوافدين. وتبع ذلك إصدار قانون عمل محدث يهدف إلى تحسين آفاق توظيف العُمانيين في القطاع الخاص.

16- وتهدف القوانين الجديدة إلى زيادة مرونة سوق العمل. فهي توحد التأمين الاجتماعي من خلال ضمان المساواة في الحقوق التقاعدية في القطاعين العام والخاص، والحد من تشتت نظام معاشات التقاعد، وتشجيع خيارات العمل عن بُعد، وإضافة بعض الأحكام لحماية العمالة الوافدة. وتعمل هذه القوانين على توسيع نطاق استحقاقات التأمين لتشمل استحقاقات إجازة الأمومة والأبوة، والمرض، وإصابة العمل، بما في ذلك للعمالة الوافدة؛ وبدءاً من عام 2026، ستقوم القوانين الجديدة بتحويل تعويضات نهاية خدمة العمالة الوافدة إلى برنامج الادخار، الذي يديره صندوق الحماية الاجتماعية. وسوف يساهم تحسين أحكام إجازة الأمومة لتصبح 98 يوماً واستحداث إجازة الأبوة في زيادة مشاركة النساء في القوى العاملة. وتستحدث القوانين تدابير لدعم المساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية للمرأة - بما في ذلك تعويضات الوراثة والمعاش التقاعدي الشامل لكبار السن - ومعالجة التفاوتات المتجذرة.

الإطار 1 - قانون العمل الجديد في سلطنة عُمان: التوجه نحو تطبيق المعايير الدولية

صدر قانون العمل الجديد في سلطنة عُمان، والذي أصبح نافذا في 26 يوليو 2023، بموجب المرسوم السلطاني رقم 2023/53، مما يمثل إصلاحا كبيرا للوائح العمل في السلطنة لتتسق مع أهداف "رؤية عُمان 2040" ومعايير العمل الدولية. ويُدخل هذا الإصلاح الشامل العديد من التغييرات الرئيسية في مختلف أبعاد قانون العمل لتعزيز بيئة العمل التي توازن بين احتياجات أصحاب العمل والعاملين، ودعم التوظيف في القطاع الخاص العُماني.

مبادرات التعمين: يؤكد القانون بقوة على أن "العمل حق للعُمانيين"، ويلزم أصحاب العمل بوضع خطة تعمين والحصول على موافقة وزارة العمل عليها، وأن تهدف هذه الخطة تحديدا إلى ترقية العُمانيين إلى المناصب القيادية. ويضمن القانون أنه في حالة فصل عامل عُماني بسبب ضعف أدائه، يجب استبداله بآخر عُماني. وبالإضافة إلى ذلك، يحظر القانون إنهاء خدمة العُمانيين لصالح وافدين يتمتعون بنفس الكفاءات في حالة إجراء أي تخفيضات في حجم القوى العاملة، وهو ما يوضح التزام الحكومة بزيادة فرص العمل لمواطنيها.

تسوية المنازعات الجماعية: خروجاً عن الممارسة السابقة، حيث كانت المحاكم العُمانية تتولى التعامل مع منازعات العمل، يستحدث القانون الجديد بند التحكيم في حالة المنازعات الجماعية من خلال لجنة تحكيم منازعات العمل الجماعية، مما يوفر إطاراً للتسوية الودية.

إصلاح عقود العمل: يتضمن القانون بنوداً لمكافحة التمييز ويستحدث ترتيبات عمل حديثة مثل العمل عن بُعد. وقد تم تعديل العقود محددة المدة بإضافة بند ينص على عدم تحولها تلقائياً إلى عقود غير محددة المدة ما لم يستمر العمل لأكثر من خمس سنوات.

استحداث نظام تسريح العمالة: يتم لأول مرة الاعتراف بالتسريح في حال توفر "سبب اقتصادي"، مما يمنح أصحاب العمل المرونة في إدارة عمليات ضبط حجم القوى العاملة، وبعد موافقة لجنة خاصة مشتركة بين الوزارات تضم أيضاً غرفة التجارة والاتحاد العام للعمال.

توسيع نطاق أحكام الإجازات: يوسع القانون نطاق الإجازات القانونية، ويستحدث عدة سيناريوهات جديدة ويوسع نطاق السيناريوهات الحالية لجعل أحكام الإجازات متسقة بشكل أوثق مع المعايير الدولية. ويشمل ذلك تمديد إجازة الأمومة والإجازة المرضية وإجازة الأبوة، وأحكام خاصة للعاملين في مجال التمريض والإجازة بدون أجر لرعاية الطفل.

الاستحقاقات التقاعدية واستحقاقات العمالة الوافدة: سيتم رفع سن التقاعد تدريجياً حتى يصل إلى 65 عاماً للرجال و60 عاماً للنساء، مع تعديل شروط الأهلية للتقاعد المبكر واستحقاقاته. ويعمل القانون أيضاً على تحسين استحقاقات العمالة الوافدة، من خلال استحداث استحقاقات المرض والإصابة وإحلال نظام الحسابات الممولة محل مكافأة نهاية الخدمة.

17- وأولى صناعات السياسات العُمانية اهتماماً أكبر في الآونة الأخيرة لحوافز توظيف المواطنين، بالإضافة إلى التدابير الإدارية القائمة منذ فترة طويلة.⁴ وتشمل هذه الحوافز ما يلي:

⁴ تشمل التدابير الجديدة إلغاء أهلية الشركات التي تفشل في استيفاء حصص التعمين للمشاركة في المشتريات العامة.

• **دعم محدد المدة لأصحاب العمل:** يهدف هذا الدعم إلى خفض التكاليف النسبية لتوظيف العُمانيين مقارنة بالوافدين. ومن هذا المنطلق، استحدثت وزارة العمل خلال الجائحة نظاماً لدعم الأجور، لا يغطي حتى الآن سوى أقل من 4 آلاف عامل، حيث تقدم الحكومة دعماً قيمته 200 ريال عُماني شهرياً من راتب العامل لفترة لا تتجاوز عامين. ويتم زيادة هذا الدعم إلى 400 ريال عُماني شهرياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويستهدف العاملين الحاصلين على دبلوم مهني على الأقل.

• **مبادرات رفع مستوى المهارات حتى تتناسب مجموعة مهارات الباحثين عن عمل من العُمانيين بشكل أفضل مع احتياجات القطاع الخاص:** تتحمل الحكومة تكاليف الدورات التدريبية التي تقدم للباحثين عن عمل، مع ضمان بعض برامج التدريب الحصول على عرض عمل عند استكمالها، وبدلات شهرية أثناء التدريب. ويتم أيضاً تقديم بدلات تدريب شهرية للموظفين الجدد الذين يعملون في شركات ترغب في توفير التدريب بنفسها، مع تقديم دعم أكثر سخاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تتحمل الحكومة الأجور بالكامل خلال السنة الأولى من العمل.

18- **ومن غير المرجح أن يكون للسياسات القائمة على الحوافز، بشكلها الحالي، تأثير كبير على مشاركة العُمانيين في القطاع الخاص.** فنظام دعم الأجور يغطي أقل من 1% من العمالة العُمانية، بينما لم يستفد من مبادرات رفع مستوى المهارات حتى الآن سوى عدد محدود من العاملين. ويتناقض ذلك مع الاقتصادات المجاورة مثل البحرين - حيث يقوم البرنامج الوطني للتوظيف بدعم توظيف المواطنين خلال السنوات الثلاث الأولى - أو الكويت والإمارات العربية المتحدة - حيث يوجد دعم دائم لتوظيف المواطنين، تتم تغطية تكلفته جزئياً من الرسوم على العمالة الوافدة.

19- **وقد تكون حصص توظيف المواطنين مكلفة وتفتقر إلى الكفاءة بالنسبة للشركات لأنها تشوه خيارات التوظيف المثلى لديها.** فرغم أن هذه التكاليف يجب موازنتها مع مكاسب الرفاهية المحتملة للمواطنين على المدى الطويل نتيجة زيادة تراكم المهارات، فإن الأدلة الكمية في حالة المملكة العربية السعودية (دراسة Peck, 2017) توضح أن فرض الحصص تكون تكلفته كبيرة على الشركات والتوظيف الكلي. ورغم ارتفاع عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص بشكل ملحوظ بعد تطبيق برنامج "نطاقات"، تراجعت العمالة الوافدة بما يصل إلى 15 ضعف الزيادة في العمالة السعودية.⁵ كذلك، تسلط البحوث ذات الصلة (دراسة Cortés et al., 2023) الضوء على الآثار الضارة لفرض الحصص على أداء الشركات المصدرة بسبب ارتفاع فاتورة الأجور الذي يؤثر سلباً على قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية: حيث ارتبطت سياسة برنامج "نطاقات" بانخفاض عدد العاملين في الشركات، وزيادة احتمالات خروج الشركات من السوق، وانخفاض احتمالات مواصلة التصدير، وانخفاض حجم الصادرات.⁶

⁵ رغم أن تقديرات سياسة برنامج "نطاقات" تشير إلى أنها وفرت 63 ألف فرصة عمل للمواطنين السعوديين، فإن تقديرات البرنامج تشير إلى أنه مسؤول عن خفض العمالة الكلية بنحو 948 ألف عامل وتسبب في خروج 11 ألف شركة من السوق (بزيادة نسبتها 50% في معدلات الخروج من السوق)، وهو ما يفترض أن يكون بسبب الآثار على ربحية الشركات.

⁶ اتساقاً مع دراسة (Peck, 2017)، تشير دراسة (Cortés et al., 2023) أيضاً إلى أن عدد العاملين الأجانب انخفض بما لا يتناسب مع عدد السعوديين الذين تم توظيفهم. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت الدراسة إلى أن العمالة السعودية الأقل مهارة وأجراً حلت محل العمالة الوافدة لتلبية متطلبات الحصص، حيث انخفض متوسط أجور السعوديين رغم ارتفاع فاتورة الأجور. وخلصت الدراسة أيضاً إلى استمرار آثار سياسة برنامج "نطاقات" بعد 3 سنوات من إعلان السياسة.

دال- التوصيات بشأن السياسات

20- يشكل قانونا الحماية الاجتماعية والعمل الجديان خطوة في الاتجاه الصحيح لمعالجة التحديات طويلة الأمد في سوق العمل العُمانية. وبينما يساعد القانونان في معالجة بعض الاختناقات التي تم تحديدها في هذه المذكرة، يمكن تقوية تأثيرهما إلى حد كبير من خلال سياسات إضافية تكميلية.

21- يمكن زيادة جاذبية التوظيف في القطاع الخاص عن طريق دعم اتساق الأجور في القطاعين العام والخاص بشكل أوثق مع الإنتاجية. ورغم أن قانون العمل الجديد يولي اهتماما أكبر لتحسين الإنتاجية في العمل وتحقيق الاتساق بين الأجور والأداء في القطاع الخاص، ينبغي السعي إلى اتباع منهج مكافئ في ظل الاعتماد الوشيك لقانون التوظيف العام ومتابعة الجهود الجارية في ظل نظام "إجادة"⁷ لضمان اتساق مقاييس التقييم والحوافز والترقيات مع الأداء. ومن شأن ضمان تحديد الأجور والمزايا في القطاع العام على أساس الإنتاجية أن يعزز جاذبية وظائف القطاع الخاص للعُمانيين.

22- وينبغي تعزيز سياسات سوق العمل النشطة والتوسع فيها للحد من عدم توافق المهارات مع متطلبات القطاع الخاص. وهناك حاجة ماسة لتطوير نظام التعليم من أجل تطوير الأدوات اللازمة لتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة في القطاع الخاص. ويشمل ذلك تعزيز قدرات التفكير النقدي وتنمية السمات القيادية التي تعد ضرورية للتعاون الفعال في بيئات العمل. ولم يستفد من مبادرات التدريب الحالية حتى الآن سوى عدد محدود من العاملين وينبغي التوسع فيها. ومما يساعد في تقليص فجوات المهارات اعتماد نظام تعليمي مزدوج يدمج التعليم المهني مع التدريب في موقع العمل، بالتعاون مع القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، من شأن مواصلة تحسين جودة المؤسسات التعليمية أن تساعد على جذب الشباب العُماني للتخصص في التكنولوجيا والعلوم، وهما المجالان اللذان سيكون لهما دور بالغ الأهمية في تنويع الاقتصاد العُماني.

23- وينبغي تسريع جهود تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل. فرغم التقدم الكبير الذي تحقق على مدى العقدين الماضيين، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات على مستوى السياسات لتمكين العُمانيات وتسهيل مشاركتهن في القوى العاملة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات كثيف الاستثمار في تعليم الأطفال في مراحل العمر المبكرة، وتعزيز قدرة رائدات الأعمال على الحصول على التمويل، والتوسع في برامج القيادة بالأكاديمية السلطانية للإدارة لدعم العُمانيات الطموحات للارتقاء إلى المناصب العليا، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية لتسهيل ترتيبات العمل المرنة بموجب قانون العمل الجديد.

24- وينبغي منح الشركات الفرصة للتوسع حسب احتياجات العمل، مع السماح باتخاذ تدابير قائمة على الحوصص لدعم دمج العُمانيين تدريجيا في القطاع الخاص. ولتجنب التأثيرات الضارة المحتملة لنظام الحوصص المفروض بصرامة، ينبغي السماح للشركات بتوظيف العمالة الوافدة بحرية عند الحاجة. وقد يتعين على هذه الشركات دفع رسوم عن كل وافد يتم توظيفه فوق الحصة المطلوبة. وبالتالي، يمكن توجيه هذه الإيرادات نحو تنمية مهارات

⁷ "إجادة" هو نظام تم إطلاقه في عام 2022 لقياس أداء الأفراد والمؤسسات في الإدارات العامة، ويهدف إلى تحقيق الاتساق بين أداء العاملين، من خلال الحوافز، وأهداف الحكومة.

المواطنين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يقتصر تطبيق السياسات القائمة على الحوافز على القطاعات ذات متطلبات الحصص المنخفضة، من أجل خفض تكاليف هذه السياسات على المالية العامة.

25- وأخيراً، من شأن تعزيز حرية تنقل العمالة الوافدة في سوق العمل أن يساعد في زيادة الإنتاجية الكلية وجذب المزيد من العمالة الوافدة الماهرة. ومن شأن مواصلة تعزيز حرية تنقل العمالة واعتماد سياسة هجرة أكثر مرونة أن يدعم الحوافز السوقية، مثل الترقّيات وزيادة الأجور، لدفع المنافسة بين العمالة العُمانية والعمالة الوافدة. وقد يشجع ذلك على الاستثمار في تنمية المهارات واجتذاب عدد أكبر من العمالة الوافدة متوسطة إلى مرتفعة المهارة، مما يساعد في دعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة وتعزيز الآفاق المحتملة لتحقيق مكاسب الإنتاجية الكلية.

المراجع

Arezki, R., Mottaghi, L., Barone, A., Abou Harb, A., Fan, Y., Karasapan, O. M., ... & De Soyres, F. M. M. R. (2018). A new economy for the Middle East and North Africa (No. 130143, pp. 1-98). The World Bank.

Cortés, Patricia; Semiray Kasoolu; and Carolina Pan, 2023. "Labor Market Nationalization Policies and Exporting Firm Outcomes: Evidence from Saudi Arabia," *Economic Development and Cultural Change*, vol 71(4), pages 1397-1426.

Fasano, U., & Goyal, R. (2004). Emerging strains in GCC labor markets (IMF Working Papers No. 04/71). International Monetary Fund.

IMF. 2018. Regional Economic Outlook. Middle East, North Africa, Afghanistan, and Pakistan. (May 2018). International Monetary Fund.

IMF. 2021. Oman: Staff Report for the 2021 Article IV Consultation—Supplementary Information. IMF Staff Country Reports, 2021.

Ismail, Muayad, and Troug, Haytem. 2023. "Lifting Productivity in Oman: The Role of Structural Reforms." Selected Issues Paper. International Monetary Fund (SIP 2024/020).

Peck, Jennifer R. "Can Hiring Quotas Work? The Effect of the Nitaqat Program on the Saudi Private Sector." *American Economic Journal: Economic Policy* 9, no. 2 (2017): 316–47.

تشجيع ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم التنوع الاقتصادي في سلطنة عُمان¹

إن التحول إلى اقتصاد نشط في إطار "رؤية عُمان 2040" والحاجة الماسة إلى إنشاء قطاع خاص أكثر ديناميكية وقادر على استيعاب دخول قوى عاملة شابة ومتعلمة يؤكدان على الحاجة إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم بدور كبير في دعم خلق فرص العمل والنشاط غير الهيدروكربوني في سلطنة عُمان. وترصد هذه المذكرة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، وتحدد الاختناقات السابقة والحالية التي تعيق ديناميكية ريادة الأعمال، وتوثق الإصلاحات الأخيرة التي تهدف إلى خفض التكاليف المرتبطة بممارسة الأعمال وتسهيل الحصول على التمويل وتعزيز دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة. ويشير التحليل إلى أن السياسات المكاملة للمبادرات الحالية يمكنها، من خلال نظام لضمان الائتمان بقيادة القطاع الخاص، أن تعظم المكاسب طويلة الأجل التي تعود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاقتصاد ككل عن طريق تطويع أطر الإعسار المصممة بما يتناسب مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات متعددة الجنسيات في المناطق الاقتصادية الخاصة.

ألف - السياق

1- من المتوقع أن تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور أساسي في دعم النمو طويل الأجل وخلق فرص العمل في سلطنة عُمان.² وتهدف سلطنة عُمان إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن إنتاج الهيدروكربونات وبتجاه اقتصاد يقوده القطاع الخاص وقائم على المعرفة وقادر على المنافسة دولياً، كما ورد في خطتها الاستراتيجية الوطنية، "رؤية عُمان 2040". وفي الوقت نفسه، سيحتاج الاقتصاد إلى خلق نحو 30 ألف وظيفة جديدة سنوياً بين عامي 2024 و2032 لاستيعاب دخول قوى عاملة شابة يرتفع مستوى تعليمها باستمرار، وهو ما لا يمكن معه مواصلة الاعتماد على وظائف القطاع العام في ظل الجهود المبذولة لترسيخ استدامة المالية العامة (دراسة IMF, 2024a). ومن هذا المنطلق، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التي مثلت حوالي 98% من الشركات، وساهمت بنحو 33% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، ووظفت 76% من القوى العاملة في القطاع الخاص في عام 2023 - مهياة للمساهمة بدور أكبر في تنويع الاقتصاد العُماني.³

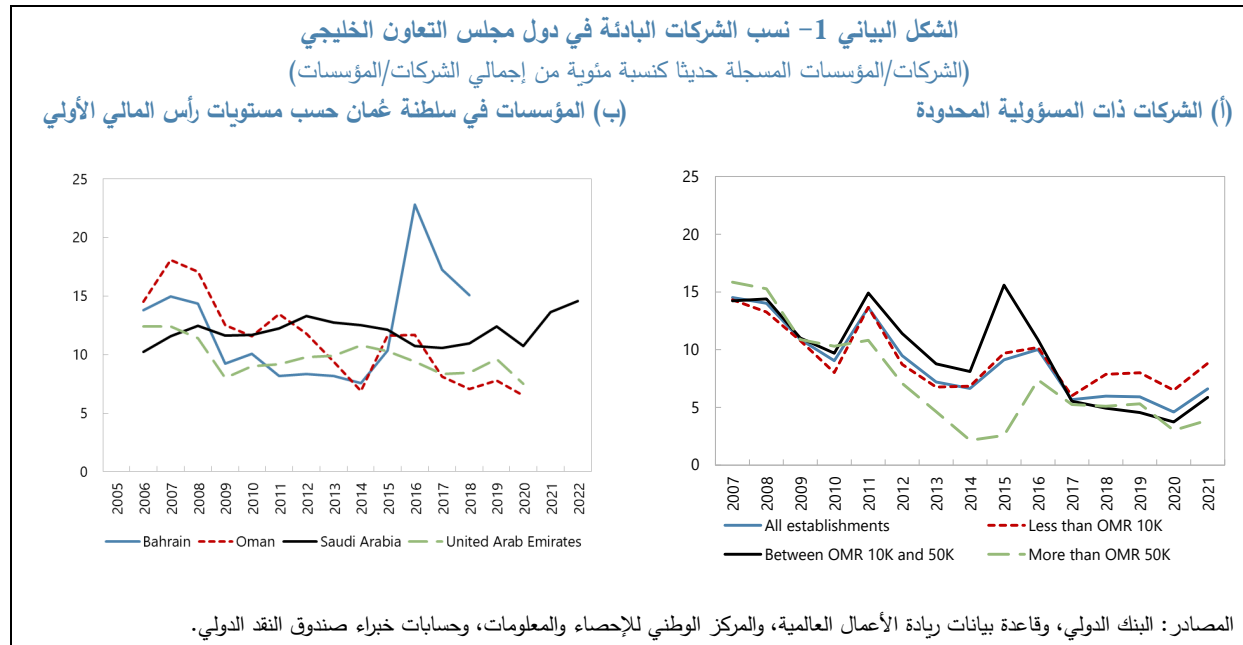
2- وقد شهدت سلطنة عُمان تراجعاً في معدل دخول الشركات إلى السوق على مدار العقد الماضي. فقد شهدت نسبة الشركات البائدة، التي تقاس بنسبة الشركات ذات المسؤولية المحدودة المسجلة حديثاً، اتجاهاً تنازلياً في سلطنة عُمان خلال الفترة 2006-2020، حيث انخفضت من 14,5% في عام 2006 إلى 6,5% في عام 2020. ويمكن مشاهدة اتجاهاً مماثلاً بين جميع المؤسسات المسجلة حديثاً في عام 2021، بما في ذلك عند تصنيفها حسب الحجم قياساً بمستويات رأس المال السوقي الأولية (الشكل البياني 1).

¹ إعداد بلال تابتي.

² في سلطنة عُمان، تُعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة) بأنها الشركات التي يقل عدد العاملين فيها عن 151 عاملاً أو تبلغ إيراداتها 5 ملايين ريال عُماني.

³ تعمل معظم هذه الشركات في قطاعات تجارة الجملة والتجزئة، والبناء والصناعة التحويلية.

3- وانتعش نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فترة ما بعد جائحة كوفيد-19. فقد ارتفعت مساهمة هذه المؤسسات في القوى العاملة في القطاع الخاص من 68% في عام 2020 إلى 76% في عام 2023، وهو ما يعكس في الأساس التوسع الذي شهدته الشركات الصغيرة. وبالمثل، ارتفعت مساهمة هذه المؤسسات في إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني ارتفاعاً طفيفاً في أعقاب الجائحة لتصل إلى 33% تقريباً (الجدول 1)، ولكنها لا تزال أقل بكثير من مساهمة نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (على سبيل المثال، بلغت مساهمتها في الإمارات 64% في عام 2022).⁴



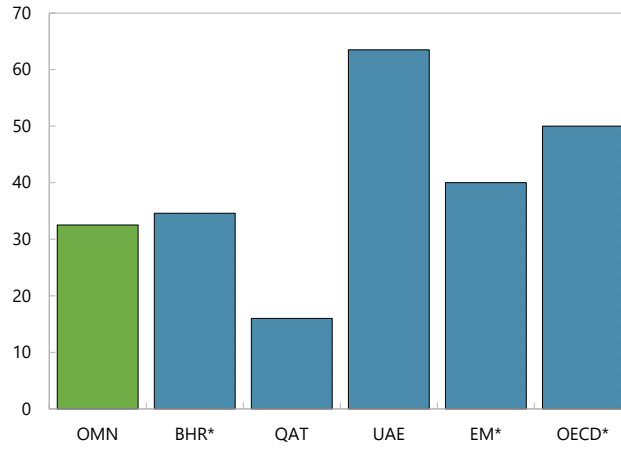
الجدول 1- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان

	2020	2023
SME (% nonhydrocarbon GDP)	31.3	32.5
SME Employment Share		
o/w micro	35.1	35.9
o/w small	23.8	31.3
o/w medium	9.5	8.5
SME Rate	99.6	99.7
o/w micro	88.2	85.6
o/w small	10.4	13.3
o/w medium	1.0	0.8

المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: يتم استبعاد العاملين والشركات في الإدارة العامة من الحسابات.

⁴ راجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة | البوابة الرسمية لحكومة الإمارات العربية المتحدة.

الشكل البياني 2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي عبر البلدان
(% من إجمالي الناتج المحلي غير الهيدروكربوني، ما لم يُذكر خلاف ذلك *)



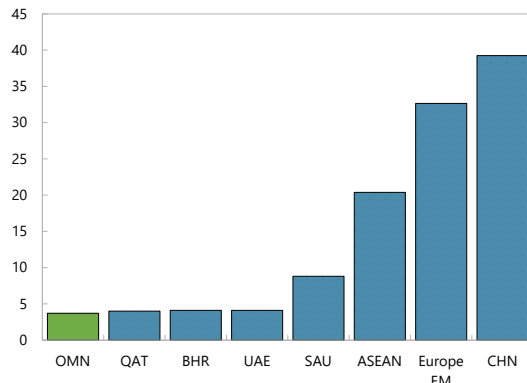
المصادر: المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني (البحرين)، وغرفة قطر للتجارة، ووزارة الاقتصاد (الإمارات العربية المتحدة)، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تشير العلامة * إلى النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي الكلي.

باء - العقبات أمام تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- 4- هناك العديد من العقبات التي أعاقت نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في سلطنة عُمان، وتحديدًا ما يلي:

- محدودية فرص الحصول على الائتمان: كما هو الحال في العديد من الأسواق الصاعدة الأخرى والبلدان النامية، نجد أن رواد الأعمال الذين يخططون لمشروعات تجارية جديدة ومشروعات توسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واجهوا قيودًا في الحصول على التمويل عن طريق البنوك التجارية، بسبب ارتفاع المخاطر (حيث تقدر القروض المتعثرة بنحو ثلث مجموع القروض المقدمة للقطاع)، والمعلومات غير الكاملة عن فرص نجاح الشركات، ونقص الضمانات. ورغم أن البنك المركزي العُماني أوصى منذ فترة طويلة بتخصيص 5% كحد أدنى من محفظة قروض البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن هذه النسبة لم تصل إلا إلى 3,7% في عام 2022 (الشكل البياني 3)، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مبادرات إضافية يمكن أن تساعد في جذب البنوك التجارية.

الشكل البياني 3- الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
(% من مجموع قروض البنوك التجارية)



المصادر: البنك المركزي العُماني، ومسح إتاحة الخدمات المالية الذي يجريه صندوق النقد الدولي، وتقارير وضع إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطر، وبنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

2022 (الشكل البياني 3)، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى مبادرات إضافية يمكن أن تساعد في جذب البنوك التجارية.

- **عدم تشجيع المخاطرة بشكل كاف.** فمن ناحية، لا توفر تشريعات الإعسار في سلطنة عُمان مسارا نحو إعادة التأهيل المالي لرواد الأعمال الذين يسعون جاهدين إلى العودة إلى النشاط التجاري، وحتى وقت قريب كان من الصعب على أصحاب الشركات المعسرة إعادة هيكلة ديونها مع استمرار عملياتها. ومن الناحية الأخرى، اعتادت الأشكال القانونية القائمة لتأسيس الشركات على فرض حد أدنى مرتفع لرأس المال من أجل تسجيلها كشركات ذات مسؤولية محدودة، مما أثنى الأفراد المشتغلين بالعمل الحر وأصحاب مؤسسات الأعمال الصغيرة عن فصل أصولهم الشخصية عن أصول منشآت أعمالهم. وتسلب هذه الاختناقات الضوء على أهمية خفض التكاليف الإدارية والقانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال الشباب. وكما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن الرواتب المرتفعة نسبيا والأمن الوظيفي الذي يوفره القطاع العام كانت أيضا بمثابة عائق إضافي أمام المخاطرة وتدعو إلى تشجيع العقلية الأكثر قدرة على ريادة الأعمال بين الشباب العُمانيين.

جيم - إجراءات السياسة المتخذة مؤخرًا

5- بدأت السلطات العُمانية في سن إصلاحات رئيسية في السنوات الأخيرة لمعالجة العديد من أوجه القصور التي سبق تحديدها. فقد تم وضع قانون للإفلاس في عام 2019 للسماح للشركات المعسرة بمواصلة العمل في ظروف معينة. وفي نفس العام، تم وضع قانون جديد للشركات التجارية (يحل محل قانون الشركات القديم لعام 1974) لتسهيل تأسيس شركات الشخص الواحد ذات المسؤولية المحدودة، كما تم إنشاء مركز للمعلومات الائتمانية (ملاءة) لتحسين القرارات الائتمانية من خلال التخفيف من قيود عدم اتساق المعلومات. وتم إطلاق النافذة الواحدة "استثمر بسهولة" في عام 2021 لتسهيل ممارسة الأعمال في البلاد. كذلك أصبح الآن بإمكان الأعمال التجارية المنزلية وأصحاب المهن الحرة الاستفادة من رقم السجل التجاري.

6- أطلقت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) مجموعة مبادرات واسعة النطاق لتسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، بالشراكة مع بنك التنمية العُماني. ويتم تقديم تمويل "ريادة" لأغراض متنوعة، منها: (1) تمويل رأس المال العامل وشراء الأصول الثابتة، و(2) دعم الشركات في زيادة قيمتها المحلية المضافة، و(3) احتضان الشركات في حاضنات الأعمال. وقد تم تمويل أكثر من 400 مشروع منذ عام 2022، بإجمالي 38 مليون ريال عُماني. كذلك أطلقت "ريادة" هذا العام نظاما للمنح بغرض دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبتكرة وعالية التقنية، وقدمت دعما لعدد 67 مشروعا حتى الآن، وتعمل حاليا على تمكين المكاتب العائلية من دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمستثمرين ملائكة. ويقدم بنك التنمية العُماني أيضا تسهيلات قروض لدعم المشروعات متناهية الصغر (تصل إلى 20 ألف ريال عُماني) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تصل إلى 250 ألف ريال عُماني). كذلك يتوافر تأمين الائتمان التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس الأعمال محليا وخارجيا من خلال شركة "كريدت عُمان"، وهي أحد الكيانات المملوكة للحكومة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن صندوق عُمان المستقبل التابع لجهاز الاستثمار العُماني وتم إطلاقه مؤخرا، وهو صندوق نمو بقيمة 2 مليار ريال عُماني يركز على الاستثمار في صناعات القطاع الخاص غير الهيدروكربونية، يستهدف ضخ 10% من استثماراته في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - لتصل إلى 60 مليون ريال عُماني في سبتمبر 2024.

7- كذلك فإن العديد من مبادرات القطاع الخاص التي تهدف إلى زيادة فرص الحصول على التمويل تواصل القيام بدور محوري، ومن المتوقع أن تواصل النمو في المستقبل. فبنك مسقط، بدعم من مؤسسة التمويل الدولية، كان رائداً في تقديم القروض بدون ضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان من خلال برنامج "الوثبة" منذ أكثر من عقد من الزمن، مما أدى إلى تخفيف إحدى أكبر العقبات التي تواجه رواد الأعمال. كذلك فإن صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو كيان مملوك للأطراف المعنية في القطاعين العام والخاص وتأسس في عام 2014، يقدم الائتمان المدعوم لشراء الأصول أو تمويل المشروعات (حتى 500 ألف ريال عُمان). وقد تمكنت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل التشاركي منذ عام 2021، حيث تم تسجيل 9 منصات حتى الآن. وفي المستقبل، من المتوقع أن تقوم أسواق رأس المال والأسهم الخاصة بدور رئيسي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - من خلال إنشاء سوق موازية للأوراق المالية للشركات الناشئة، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - وشركة استثمارية تركز على تقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات التي تستهدفها رؤية عُمان 2040.

8- ويجري حالياً دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في مشهد العمل التجاري، حيث يتم إعفاء هذه المؤسسات من رسوم التسجيل في منصة "إسناد" - وهي منصة إلكترونية للمناقصات الحكومية - كما تستفيد من منحها أفضلية في عقود المشتريات الحكومية بفرق في السعر نسبته 10%. ولدى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة (OPAZ) العديد من البرامج لدمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في سلاسل القيمة في المناطق الاقتصادية الخاصة، من خلال استهداف تخصيص 10% من قيم العقود للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كذلك قامت الهيئة بتخفيض رسوم التسجيل والخدمات بشكل ملحوظ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة.⁵ وأنشأت "ريادة"، بالتعاون مع الهيئة، حاضنات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من نشر المعرفة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وأتاحت فرصاً أكبر للحصول على التمويل أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة من خلال صندوق "تواصل"، بالشراكة مع بنك التنمية العُماني.

دال - أولويات السياسات: مواصلة زخم الإصلاحات

9- تشكل الإصلاحات الجارية خطوات في الاتجاه الصحيح، ولكن لا يزال يتعين القيام بالمزيد في هذا الصدد. فتشجيع المخاطرة من خلال خفض التكاليف المرتبطة بفشل الأعمال وتعزيز فرص الحصول على التمويل من شأنه أن يشجع ريادة الأعمال، في حين أن دعم الروابط مع الشركات الأجنبية الرائدة من شأنه أن يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو.

٤ خ تنظ هسجرب

10- ومن شأن تحديث أطر الإعسار أن يساعد في تعزيز الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال.

⁵ انخفضت رسوم تسجيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل المناطق الاقتصادية الخاصة من ألف ريال عُمان إلى ما بين 30 و40 ريالاً عُمانياً، في حين تم تخفيض رسوم الخدمات لدى الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بنسبة 50% (راجع [الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة](#)).

- **تصميم إجراءات الإعسار حسب ظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** إن إجراءات إعادة الهيكلة التي تم تطبيقها مؤخرا في سلطنة عُمان لا تشمل الشركات التي تعمل منذ أقل من عامين، كما أن عملية إعادة التأهيل بعد الإفلاس لا تتضمن الإعفاء من الديون. وبالتالي سيستفيد رواد الأعمال من التعديلات الإضافية على تشريعات الإفلاس، على غرار تلك المعتمدة في البحرين، من خلال (1) النظر في إجراءات مبسطة وأقل تكلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و(2) توفير مسار لإعادة التأهيل المالي لأصحاب الشركات من خلال السماح بتخفيف الديون دون موافقة الأطراف المعنية (الإطار 1). وينبغي لإجراءات الإعسار الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تسمح باستمرار سيطرة رواد الأعمال على الأعمال التجارية، نظرا لأهميتهم في إدارتها مقارنة بالشركات الأكبر حجما (دراسة World Bank, 2022). ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد رواد الأعمال على خوض تجربة أنشطة أكثر خطورة تعمل في نهاية المطاف على تحفيز الابتكار ونمو الإنتاجية، مع الحفاظ على حقوق الدائنين. وتشير الأدلة إلى أن الإصلاحات التي تهدف إلى تبسيط عملية إعادة التنظيم ترتبط بتحقيق تعاف أقوى للشركات (دراسة Gine and Love, 2010).
- **اعتماد أداة للإنذار المبكر.** لاستكمال إصلاحات تشريعات الإعسار، يمكن النظر أيضا في أداة للإنذار المبكر تهدف إلى تحديد الصعوبات الناشئة التي يواجهها المدينون لدعم التدخلات المبكرة لتجنب الإعسار، وذلك استنادا إلى تجربة الدانمرك وفرنسا (دراسة World Bank, 2022).

تَمَعْنَا ذَٰلِكَ بِغَدَشٍ لَّكَ نَسْمُكَ عَوِيْلًا مِّنْ دُنَيْكَ لَكَ خَلَاكٌ تَمَعْنَا بِطَقْسِ نُظْمَةٍ جَدِّش

- 11- وسوف تستفيد مبادرات دعم فرص الحصول على التمويل من كونها مدفوعة أكثر بقوى السوق. فقد بذلت سلطنة عُمان جهودا كبيرة لدعم فرص الحصول على التمويل، ولكن الكثير من هذه الجهود لا تزال تتركز في المؤسسات المالية العامة، التي قد تكون مفتقرة للخبرة في فحص الشركات ومراقبتها ولنفس القرب من مؤسسات مثل البنوك الخاصة.
- 12- ولتعزيز الحوافز الدافعة إلى توسع البنوك التجارية في الائتمان المقدم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن تنفيذ نظم مصممة جيدا لضمان الائتمان من أجل تخفيف القيود على الضمانات.⁶ وتتسم نظم ضمان الائتمان بالعديد من السمات الجاذبة، من أهمها أنها تساعد على توسيع نطاق المخاطر بشكل أكثر فعالية مقارنة بالبنوك التجارية، لأنها تسمح للحكومات بتوزيع المخاطر التي لا تستطيع الأسواق المالية غير المتطورة بشكل كاف تحملها، وفي الوقت نفسه تستفيد من القدرة الفائقة للمقرضين من القطاع الخاص على فحص رواد الأعمال ومراقبتهم (دراسة Anginer et al., 2014). وتتسق الأدلة التجريبية مع فعالية نظم ضمان الائتمان في دعم فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل (دراسة Zecchini and Ventura, 2009).⁷

⁶ توضح الأدلة المستخلصة من المسوح التي أجريت على نظم ضمانات الائتمان في جميع أنحاء البلدان الأوروبية (دراسة Chatzouz et al., 2017، ودراسة ECBI, 2014) أن القتل الأساسي الذي يعالجونه هو نقص الضمانات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة (وليس احتكاكات المعلومات)، من خلال توفير ضمانات أغلبها لقروض دعم الاستثمار أو رأس المال العامل.

⁷ أظهرت الشركات التي استفادت من نظم ضمان الائتمان في إيطاليا ارتفاع مستويات الرفع المالي وانخفاض تكاليف الاقتراض مقارنة بالشركات المماثلة. وتوضح نتائج المسوح من أوروبا الغربية أن البنوك تشير أيضا إلى أن القيمة المضافة الرئيسية لنظم ضمانات الائتمان هي أنها تخفض تكاليف الاقتراض وتتيح الوصول إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المشروعات التي تتطوي على قدر أكبر من المخاطر أو تخفض شروط الضمانات (دراسة Chatzouz et al., 2017).

13- وقد تختلف ضمانات الائتمان تبعا لأهداف السياسة العامة وكذلك الشركات والقطاعات المستهدفة. وتشمل الاعتبارات المهمة في تصميم نظام ضمان الائتمان نسبة التغطية وهيكل ملكية نظام ضمان الائتمان:⁸

- **تغطية الضمانات.** تعد الضمانات الجزئية (أقل من 100%) مهمة للتخفيف من الخطر الأخلاقي وتحفيز المراقبة الكافية من جانب البنوك التجارية. ولكن هذه الضمانات قد لا تساعد في الوصول إلى جميع شرائح الأعمال. ففي الصناعات والقطاعات الوليدة التي يعتبرها صناع السياسات العُمانيون أولوية، قد تكون هناك حاجة إلى تقييم التغطية الكاملة. وعلى سبيل المثال، تم إنشاء صندوق ضمان التكنولوجيا في كوريا لتسهيل تمويل شركات التكنولوجيا الجديدة، حيث يمكن أن يغطي ما يصل إلى 100% من القرض، مع المساعدة أيضا في تقييم فرص نجاح الشركات وتقييم التكنولوجيا (دراسة OECD, 2013). ويوضح ذلك أنه في حين أن نظام ضمان الائتمان المتعارف عليه يمكنه الوصول إلى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن اعتبارات الخطر الأخلاقي والاستدامة المالية تفوقها في بعض الحالات الحاجة إلى دعم رواد الأعمال المبتكرين. وبالمثل، تكون نسبة تغطية ضمانات الائتمان في الولايات المتحدة بموجب برنامج القروض "7a" أعلى في حالة القروض الأصغر حجما، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى الوصول إلى أصغر الشركات التي قد تواجه قيودا مالية أكثر حدة.⁹
- **هيكل الملكية.** غالبا ما ترتبط مشاركة القطاع الخاص بأداء مالي أفضل (دراسة Beck et al., 2010).¹⁰ ويمكن أيضا النظر في الملكية الخاصة الكاملة من خلال نظم الضمانات المتبادلة (MGS). ومن الأمثلة البارزة على ذلك نظام كونيدي (Confidi system) في إيطاليا، الذي يتألف من أكثر من 200 نظام محلي للضمانات المتبادلة، وتتوزع في تغطيتها القطاعية والجغرافية وتملكها مؤسسات محلية. وتتمتع هذه النظم بميزة المعلومات المتعلقة بفرص نجاح الشركات، ويمكنها أن تؤدي إلى ضغط النظراء، وهي أكثر مشاركة في تقييم الائتمان مقارنة بنظم ضمان الائتمان الحكومية (دراسة OECD, 2013). ويمكن النظر في تطبيق نظم الضمانات المتبادلة في القطاعات التي توجد بها منظومة من المؤسسات المحلية على قدر كاف من التطور بما يسمح بتقييم فرص نجاح المؤسسات الصغيرة.

14- ومن شأن استمرار إصلاحات مركز "ملاءة" ليصبح مركزا متكاملًا للمعلومات الائتمانية أن يعظم مكاسب إصلاحات نظم الإعسار والحصول على التمويل. وينبغي الاستفادة الكاملة من المعلومات التي يجمعها مركز المعلومات الائتمانية لتقييم الجدارة الائتمانية لضمانات القروض. كذلك من شأن الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالسجل الائتماني الشخصي أن تكمل تشريعات الإعسار الشخصي، لأنها قد تساعد في ضمان حقوق الدائنين، وتشجيع تحمل المخاطر.

15- ومن شأن توسيع نطاق التكنولوجيا المالية أن يدعم إقراض مؤسسات الأعمال الصغيرة. فالجهود الجارية في إطار برنامج مسرّع التكنولوجيا المالية الذي وضعه البنك المركزي العُماني لإنشاء منظومة للشركات البائدة في مجال التكنولوجيا المالية - والذي يدعم حاليا شركتين بادئتين تركزان على التمويل الأصغر والتمويل التشاركي القائم على القروض - ينبغي أن تواصل تعزيز الشمول المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويمكن أن يكون لقروض التكنولوجيا المالية تأثير محفز على فرص حصول الشركات على التمويل في المستقبل، لأنها غالبا ما تكون قروضا

⁸ راجع دراسة (World Bank, 2015).

⁹ راجع أنواع قروض 7 (a) | إدارة مؤسسات الأعمال الصغيرة في الولايات المتحدة، حيث تبلغ نسبة التغطية 85% في حالة القروض التي تقل عن 500 ألف دولار و75% في الحالات الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُشترط وجود ضمانات للقروض التي تقل عن 50 ألف دولار.

¹⁰ بالمثل، تشير دراسة (Chatzouz et al., 2017) إلى أنه في حين أن معظم نظم ضمان الائتمان في أوروبا الغربية مملوكة للقطاع العام، فإن العديد منها لا تعمل بهدف الربح.

ثانوية غير مضمونة. وتشير دراسة (Beaumont et al., 2024) إلى أن قروض التكنولوجيا المالية في فرنسا قد تم استخدامها في شراء أصول جديدة يمكن رهنها كضمان للائتمان المصرفي. وأفادت الدراسة أن الائتمان المصرفي شهد زيادة كبيرة لاحقاً. كذلك تم استخدام قروض التكنولوجيا المالية لتحل محل التمويل عالي التكلفة قصير الأجل.

لحذركم من خطر تلك سغوب المستثمرين به نوضح لأهلك عـ وخلصم

16- وينبغي تسريع جهود تعزيز دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة في المناطق الاقتصادية الخاصة. ويتيح تنوع القطاعات عبر المناطق الاقتصادية الخاصة فرصة فريدة لنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وينبغي مواصلة توسيع نطاق المبادرات التجريبية الحالية لتسهيل دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة. كذلك ينبغي أن تركز الجهود بشكل خاص على ربط المؤسسات الكبيرة متعددة الجنسيات التي تعمل في المناطق الاقتصادية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تحديد احتياجات الأولى ومساعدة الثانية على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لتوفير احتياجات الشركات الأجنبية الكبيرة. وستستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية في سلطنة عُمان من السياسات التي تعزز التداعيات من المؤسسات متعددة الجنسيات من خلال تقوية الروابط بينها وزيادة قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية (دراسة OECD, 2023). ويمكن أن تشمل هذه السياسات ما يلي.

- دعم شراء التكنولوجيا، والرقمنة (دراسة IMF, 2024b)، والبحث والتطوير عبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال من خلال المنح وحاضنات الأعمال. ويمكن في وقت لاحق استكمال جهود زيادة الإنتاجية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من خلال دعم الوصول إلى أسواق التصدير، بما في ذلك من خلال المساعدات المالية، وتسويق الشركات المحلية في الخارج، ومساعدة رواد الأعمال على التواصل مع المؤسسات الأجنبية والمستثمرين الأجانب.¹¹
- زيادة مجموعة مهارات العمالة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع حرية تنقل العمالة الوافدة (دراسة IMF, 2024a). وقد يشمل ذلك دعم الأجور، أو المنح النقدية محددة المدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتوظيف العمالة الأجنبية الماهرة أو التي تتمتع بمجموعة مهارات وخلفيات محددة، إلى جانب الحوافز لتشجيع العمالة الوافدة عالية المهارة التي تعمل في سلطنة عُمان على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة. وبالنسبة للعُمانيين، يمكن تعزيز التعاون بين الجامعات والمناطق الاقتصادية الخاصة، من خلال التعاون مع المؤسسات متعددة الجنسيات في المناطق الاقتصادية الخاصة لتحديد احتياجات القوى العاملة في المستقبل وتطويع دورات البرامج وفق احتياجات الشركات، ومن خلال تحفيز التدريب الداخلي للطلاب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمؤسسات متعددة الجنسيات الأجنبية لبناء رأس المال البشري.¹²

¹¹ في الجمهورية التشيكية، ساعد برنامج "Czech Match" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التواصل مع الشركاء الأجانب من خلال الخدمات الاستشارية وبرنامج تعجيل مدته أسبوع في الخارج، في حين دعم برنامج "Czech Accelerator" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من خلال إفراح المجال لها في الحاضنات الأجنبية. وفي الجمهورية السلوفاكية، صممت هيئة الاستثمار وتنمية التجارة أداة "Online B2B matchmaking" لمساعدة الشركات في العثور على عملاء في الخارج (دراسة OECD, 2024).

¹² في البرتغال، يقوم برنامج "Inov Contacto" الذي تديره هيئة التجارة والاستثمار (AICEP) بدعم الخريجين ذوي المهارات العالية في إجراء تدريب داخلي قصير الأمد في شركة محلية يتبعه تدريب داخلي أطول أمداً في شركة متعددة الجنسيات في الخارج، إلى جانب دورة تدريبية عن الإدارة الدولية (دراسة OECD, 2022).

- تحديد فرص التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية والمؤسسات متعددة الجنسيات الكبيرة، ومساعدة الأولى في اكتساب المعرفة والمهارات لتلبية متطلبات الإنتاج للشركات الأجنبية. ويمكن الاستفادة من مبادرة "استثمر في عُمان" لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وربطها بالمؤسسات متعددة الجنسيات الأجنبية، وتقييم احتياجاتها، ودعم رفع مستوى المهارات في الشركات المحلية لتلبية هذه الاحتياجات، على النحو الذي تم تنفيذه في حالات بلدان أخرى، من خلال عدة جهات منها وكالة تنمية الاستثمار في البرتغال (دراسة OECD, 2022).¹³

¹³ ساهمت مبادرة "Suppliers Clubs" التي أطلقتها هيئة الاستثمار والتجارة (AICEP) في تحقيق التوافق بين الشركات الأجنبية والمحلية من أجل التعاون في مشروعات مشتركة، كما قدمت الدعم المالي لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية على تلبية متطلبات الشركات الأجنبية.

الإطار 1- إصلاح نظام إفلاس الشركات في سلطنة عُمان

أصبح قانون الإفلاس الجديد في سلطنة عُمان نافذاً في عام 2020 (بالمرسوم السلطاني 53/2019)، وهو يتيح لأصحاب الشركات المعسرة إمكانية إعادة هيكلة ديونها مع استمرار عملياتها. ومن المتوقع أن تتم عملية إعادة الهيكلة بالحد الأدنى من الإشراف القضائي، بتيسير من وزارة التجارة من خلال دورها كوسيط، وألا تتطلب موافقة حد أدنى مرتفع من الدائنين. ومع ذلك، هناك بعض المحاذير:

- يتعين أن تكون الشركة قد زاولت نشاطها لمدة عامين على الأقل، مما قد يثني رواد الأعمال الجدد عن بدء مشروعات أكثر خطورة.
- حتى لو اتفق أغلبية الدائنين على إعادة هيكلة ديون الشركة، فإن هذا الاتفاق لا يلزم الأطراف غير المشاركة فيه.

والبديلان الآخران الواردان في القانون هما (1) الإفلاس، و(2) الصلح الوافي. والإفلاس في سلطنة عُمان، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى في المنطقة، لا يعني الإعفاء من الديون. أما الصلح الوافي، على عكس إعادة الهيكلة، فيتم بإشراف قضائي ويتطلب الموافقة على التسوية من أغلبية الدائنين الحائزين لثلاثي المطالبات، وهو ملزم لجميع الدائنين. ومع ذلك، لا يؤدي الصلح الوافي، مثل الإفلاس، إلى إبراء الذمة من الديون دون موافقة الأطراف المعنية.

والقانون، بالإضافة إلى إجراءات إعادة الهيكلة الجديدة خارج القضاء التي نوقشت أعلاه، لم يعد يفرض معوقات مدنية على أصحاب الشركات المفلسة التي تمت تصفيتها. ومع ذلك، يظل من حق الدائنين إنفاذ مطالباتهم بعد فترة ما بعد الإفلاس (3 سنوات)، ولا يتضمن القانون إجراءات أبسط لمؤسسات الأعمال الصغيرة تراعي خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل كون نموذج عملها أقل تطوراً مقارنة بغيرها أو ارتفاع معدلات تخارج الدائنين. وستكون الإجراءات الأبسط مفيدة بشكل خاص للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها غالباً ما تكون أكثر عرضة للهبوط الاقتصادي من الشركات الأكبر حجماً وأقل رغبة في السعي إلى اتخاذ إجراءات الإعسار بسبب التكاليف المرتفعة ومتطلبات التوثيق، مما يحول دون إعادة توزيع الموارد بعد التصفية. ويمكن لسلطنة عمان الاستفادة من مثال البحرين التالي:

في عام 2018، أصبحت البحرين أول دولة في المنطقة تسمح بإبراء ذمة فرادى رواد الأعمال من ديونهم بعد الإفلاس، وذلك في ظروف معينة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الدولة أحكاماً تعود بالنفع المباشر على مؤسسات الأعمال الصغيرة التي تقل قيمة أصولها عن 10 آلاف دينار بحريني. وتحديداً، لم تعد إجراءات الإفلاس تتطلب وجود أمين أو لجنة دائنين. فهي تسمح باعتماد خطط إعادة التنظيم بأغلبية بسيطة، وتمكن المحكمة من فرض خطة تهدف إلى تحقيق أفضل استخدام لأصول المدين، مع خفض المدد الزمنية لتسوية المنازعات. ويتم أيضاً تقديم الدعم المالي لمؤسسات الأعمال الصغيرة المدينة لتغطية نفقات إجراءات الإفلاس الخاصة بها.

وستستفيد سلطنة عُمان من إجراء إصلاح لنظام الإفلاس يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطبيق إجراءات مبسطة تتسق مع المعايير الدولية (دراسة United Nations, 2024)، بما في ذلك تخفيض متطلبات التوثيق، وإشراف متخصصين في الإعسار، ووضع إجراءات مبسطة لتصفية الشركات وإعادة تنظيمها، وتطبيق آليات مبسطة للموافقة على الخطط، واللجوء إلى المحاكم في أضيق الحدود، وتقديم الدعم المالي لمؤسسات الأعمال الصغيرة من أجل البدء في إجراءات الإفلاس (دراسة World Bank, 2022).

المصادر: شركة Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle LLP، ودراسة (Kilborn, 2020)، ودراسة (United Nations, 2024)، ودراسة (World Bank, 2022).

المراجع

Anginer, Deniz, Augusto de la Torre, and Alain Ize, Risk-bearing by the state: When is it good public policy?, *Journal of Financial Stability*, Volume 10, 2014, 76-86,

Beaumont, Paul, Huan Tang, and Eric Vansteenberghe. "The role of fintech in small business lending." *Working Paper*, 2024

Beck, Thorsten, Leora F. Klapper, and Juan Carlos Mendoza. "The typology of partial credit guarantee funds around the world." *Journal of Financial Stability* 6.1 (2010): 10-25.

Chatzouz, Moustafa, Gereben, Áron, Lang, Frank and Torfs, Wouter, (2017), Credit guarantee schemes for SME lending in Western Europe, No 2017/02, EIB Working Papers, European Investment Bank (EIB)

Curtis, Mallet-Prevost, Colt & Mosle LLP. [Oman Law Blog: The New Oman Bankruptcy Law \(curtis.com\)](https://www.curtis.com/blog/2024/01/01/oman-law-blog-the-new-oman-bankruptcy-law)

EBCI (2014). Credit Guarantee Schemes for SME lending in Central, Eastern and South-Eastern Europe, (Vienna Initiative Working Group on Credit Guarantee Schemes)

Gine, Xavier, and Inessa Love. "Do reorganization costs matter for efficiency? Evidence from a bankruptcy reform in Colombia." *The Journal of Law and Economics* 53.4 (2010): 833-864.

IMF, 2024a. Oman - Staff Report for the 2024 Article IV Consultation, Selected Issues Paper: "Labor market dynamics in Oman".

IMF, 2024b. Oman - Staff Report for the 2024 Article IV Consultation, Selected Issues Paper: "Digitalization in Oman".

Kilborn, J. J. (2020). Small Business Bankruptcy Reform in the Arab World: Two Steps Forward, One Step Back. *Arab Law Quarterly*, 36(1-2), 122-157.

OECD (2013), Financing SMEs and Entrepreneurs 2013: An OECD Scoreboard, OECD Publishing, Paris

OECD (2022), Strengthening FDI and SME Linkages in Portugal, OECD Publishing, Paris

OECD (2023), *Policy Toolkit for Strengthening FDI and SME Linkages*, OECD Publishing, Paris.

OECD (2024), Strengthening FDI and SME Linkages in Czechia, OECD Publishing, Paris

United Nations Commission on International Trade Law, 2024. "UNCITRAL Legislative Guide on Insolvency Law for Micro- and Small Enterprises", United Nations. <https://www.un-ilib.org/content/books/9789210015271>

World Bank, 2015. *Principles for public credit guarantee schemes for SMEs (English)*. Washington, D.C.: World Bank Group. <http://documents.worldbank.org/curated/en/576961468197998372/Principles-for-public-credit-guarantee-schemes-for-SMEs>

World Bank. 2022. World Development Report 2022: Finance for an Equitable Recovery. Washington, DC: World Bank. doi:10.1596/978-1-4648-1730-4. License: Creative Commons Attribution CC BY 3.0 IGO

Zecchini, Salvatore, and Marco Ventura. "The impact of public guarantees on credit to SMEs." *Small Business Economics* 32 (2009): 191-206.

تبني التحول الرقمي لتسريع وتيرة التحول الاقتصادي¹

حددت سلطنة عُمان التحول الرقمي كركيزة أساسية لخطة التحول الاقتصادي - "رؤية عُمان 2040" - مع اعتماد مبادرات استراتيجية مختلفة لتحقيق الهدف الشامل المتمثل في زيادة مساهمة الاقتصاد الرقمي في إجمالي الناتج المحلي الكلي عن مستواه الحالي بنحو 2% إلى 10% بحلول عام 2040. ويستعرض هذا التقرير (1) حالة التحول الرقمي في سلطنة عُمان، بهدف تحديد مجالات القوة، ولكن مع الإشارة أيضاً إلى الثغرات، لا سيما مقارنة بالبلدان النظيرة في المنطقة؛ (2) ويقدم صورة توضيحية للمكاسب المتوقعة من تعزيز التحول الرقمي؛ (3) ويسلط الضوء على أولويات السياسات التي يمكن أن تدعم جهود السلطات في تعزيز خطة التحول الرقمي. وتشير النتائج إلى أنه رغم التقدم الجيد الذي أحرزته سلطنة عُمان في بعض جوانب التحول الرقمي، مثل تغلغل خدمة الإنترنت وتوفير تغطية للسكان بخدمات الجيلين الرابع والخامس، فإنها لا تزال بحاجة إلى ضخ استثمارات إضافية وبذل المزيد من الجهود لمواكبة البلدان النظيرة في مجلس التعاون الخليجي في العديد من الجوانب الأخرى. وهناك حاجة ماسة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة سرعة الاتصال بالإنترنت، وزيادة انتشار المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين السكان، وإطلاق الابتكار الرقمي، وتشجيع التجارة الإلكترونية. وتشير التحليلات إلى أن تعزيز التحول الرقمي يمكن أن يؤدي بدوره إلى توليد مكاسب كبيرة. وخلال الفترة المقبلة، تشمل أولويات السياسة الرامية إلى ترسيخ التحول الرقمي وتحقيق أهدافه مواصلة تطوير البنية التحتية الرقمية، وزيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وزيادة فرص التمويل للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

ألف - السياق

1- من شأن اعتماد التحول الرقمي بوتيرة سريعة أن يحدث تحولاً في المجتمعات والاقتصادات في مختلف أنحاء العالم. إن التحول الرقمي، الذي يشير بشكل عام إلى عملية استخدام التكنولوجيات الرقمية لتحويل العمليات أو الأنظمة أو الشركات التقليدية إلى صيغ رقمية، يشكل تحولاً عميقاً في طريقة عمل الأفراد والشركات والحكومات. فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة في أهمية التحول الرقمي، مدفوعة بالتقدم التكنولوجي وتغلغل خدمات الإنترنت في كل مكان، وكذلك الأحداث العالمية مثل جائحة كوفيد-19، إلى جانب آثار عميقة وواسعة النطاق لهذه الأحداث على الإنتاجية والتوظيف والنمو الاقتصادي والشمول المالي وفعالية الحكومات في تقديم الخدمات وإدارة الموارد والمشاركة مع المواطنين.

2- يمثل التحول الرقمي ركيزة أساسية في خطة التحول الاقتصادي في سلطنة عُمان. فاستناداً إلى "رؤية 2040"، شرعت سلطنة عُمان في تنفيذ خطة إصلاح طموحة تهدف إلى الحد من اعتمادها على الهيدروكربونات وخلق اقتصاد قائم على المعرفة أكثر استدامة واحتواء للجميع. ومن بين الوسائل والأهداف التحويلية الأخرى، تسعى سلطنة عُمان إلى توسيع نطاق التحول الرقمي، وتسخير التكنولوجيات الرقمية، وتطوير القدرات المحلية في الابتكار والإبداع. وفي هذا السياق، أطلقت الحكومة مؤخراً "البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي"، والذي يهدف إلى توفير توجه استراتيجي لتنمية الاقتصاد الرقمي وزيادة مساهمته في إجمالي الناتج المحلي للسلطنة عن مستواه الحالي المقدر بنحو 2% إلى 10% بحلول عام 2040. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز التصنيف العالمي لسلطنة عُمان في

¹ من إعداد محمد بلخير

مختلف مؤشرات الاقتصاد الرقمي المحددة في "رؤية عُمان 2040"، مثل مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية ومؤشر جاهزية الشبكات (الشكل البياني 1).

الشكل البياني 1- أهداف الاقتصاد الرقمي في إطار رؤية عُمان 2040

The strategic goals of Oman Vision 2040	Target 2025	Target 2030	Target 2040
Digital Economy Targets in Oman Vision 2040			
Network Readiness Index	Ranking: Top 40 Value: more than 65	Ranking: Top 20 Value: more than 80	Ranking: Top 10 Value: more than 90
Readiness for the future of production - drivers of production	Ranking: Top 40 Value: more than 5	Ranking: Top 20 Value: more than 6	Ranking: Top 10 Value: more than 7
E-Government Development Index	Ranking: Top 40 Value: more than 0.85	Ranking: Top 20 Value: more than 0.9	Ranking: Top 10 Value: more than 0.95
The contribution of the Digital Economy to GDP	3%	5%	10%

3- **تغطي خطة التحول الرقمي في سلطنة عُمان مجموعة واسعة من المجالات.** ولتحقيق أهداف البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، صممت السلطات مجموعة من البرامج متوسطة الأجل تهدف إلى تعزيز اعتماد التحول الرقمي وتوطينه في مختلف المجالات. وتشمل هذه البرامج: (1) برنامج الحكومة الرقمية؛ (2) برنامج البنية الأساسية الرقمية؛ (3) برنامج الصناعة الرقمية؛ (4) برنامج التجارة الإلكترونية؛ (5) برنامج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة؛ (6) برنامج الفضاء؛ (7) التكنولوجيا المالية. ولكل برنامج من هذه البرامج أهداف محددة يجب تحقيقها خلال أفق زمني محدد. فعلى سبيل المثال، يهدف برنامج الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة إلى زيادة عدد الشركات الناشئة المتخصصة في تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم خدمات مرتبطة بالذكاء الاصطناعي بنسبة 20% سنوياً، بينما يهدف برنامج الصناعة الرقمية إلى جذب 5 شركات عالمية في مجال التكنولوجيا لإنشاء وحدات تشغيلية في سلطنة عُمان بحلول عام 2025، ويستهدف برنامج التكنولوجيا المالية منح تراخيص لصالح 500 شركة عاملة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2040.

4- **ويقدم هذا التقرير لمحة عامة حول التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان في مجال التحول الرقمي، ويحدد حجم المكاسب المتوقعة من تعزيز التحول الرقمي، ويسلط الضوء على أولويات السياسات في المستقبل.** ويلقي التقرير الضوء أولاً على التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان في السنوات الأخيرة في مختلف أبعاد التحول الرقمي، بما في ذلك البنية الأساسية الرقمية، والمهارات، والابتكار، والحكومة الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، مع الإشارة أيضاً إلى الفجوات المرتبطة بالنظر على الصعيدين الإقليمي والدولي، والإشارة إلى إمكانية حدوث تحسن في المستقبل. ثم يقدم هذا التقرير صورة توضيحية للمكاسب التي يمكن أن تجنيها سلطنة عُمان من تعزيز التحول الرقمي؛ وخاصة أننا نستخدم التحليلات التجريبية لقياس حجم المكاسب المتحققة من تعزيز التحول الرقمي من حيث فعالية

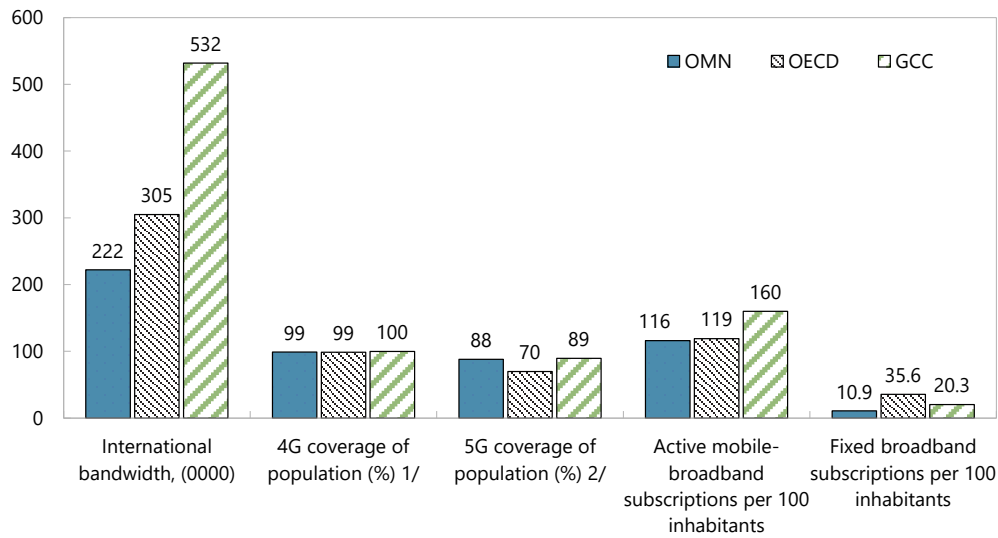
الحكومة ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي. وأخيراً، يطرح التقرير مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسات تهدف إلى دعم جهود السلطات لتسريع وتيرة التحول الرقمي وتعظيم منافعه، والحد أيضاً من المخاطر المحتملة.

باء - اتجاهات التحول الرقمي: أين تقف سلطنة عُمان؟

البنية الأساسية الرقمية

5- تواصل سلطنة عُمان تحسين بنيتها الأساسية الرقمية. يشكل تأمين البنية الأساسية الرقمية عالية الجودة عنصراً أساسياً لتحسين تغطية وجودة الاتصال الرقمي والقدرة على تحمل تكاليفه والتطوير الشامل لأسواق خدمات الاتصالات والإنترنت. وتشير أحدث البيانات المتاحة إلى أنه برغم تمكن سلطنة عُمان من مجارة البلدان النظيرة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي وعلى المستوى الدولي استناداً إلى بعض مؤشرات البنية الأساسية الرقمية، فإنها لا تزال بحاجة إلى اللحاق بهم في العديد من المؤشرات الأخرى (الشكل البياني 2). وقد تمكنت سلطنة عُمان من تغطية 100% من السكان تقريباً بخدمات شبكة الجيل الرابع، بينما تمكنت، مع البلدان النظيرة في مجلس التعاون الخليجي، من تجاوز متوسط بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث التغطية بخدمات الجيل الخامس، حيث قامت بتغطية 88% من السكان مقابل 70%. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات مقارنة بالمتوسط في دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بسعة الحيز الترددي الدولي للإنترنت واشتراكات الخدمة عريضة النطاق باستخدام الأجهزة الثابتة والمحمولة، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى ضخ استثمارات إضافية وتحسين الأطر التنظيمية حتى تتمكن سلطنة عُمان من النهوض ببنيتها الأساسية الرقمية إلى المستويات التي وصلت إليها بلدان الجوار.

الشكل البياني 2- مؤشرات البنية الأساسية الرقمية المختارة، 2022

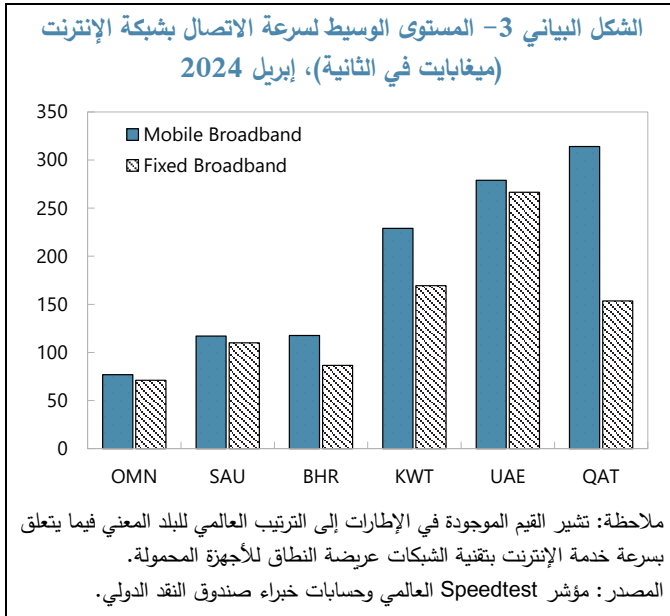


المصادر: الاتحاد الدولي للاتصالات وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ يشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يدخلون ضمن نطاق إشارة الهاتف الخليوي "4G/LTE" على الأقل، بغض النظر عما إذا كانوا مشتركين أم لا.
2/ يشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يدخلون ضمن نطاق إشارة الهاتف الخليوي "5G" على الأقل، بغض النظر عما إذا كانوا مشتركين أم لا.

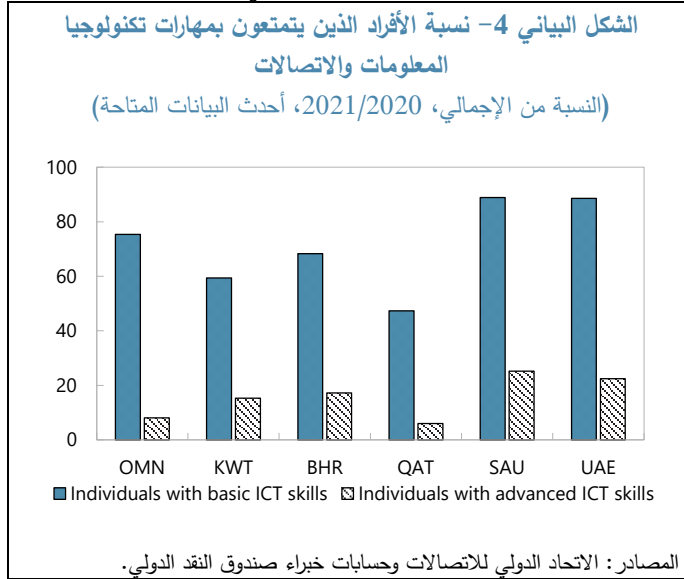
6- رغم أن معدل تغلغل الإنترنت في سلطنة عُمان من بين الأعلى في العالم، هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لزيادة سرعة الاتصال بشبكة الإنترنت. تشير البيانات إلى أنه اعتبارًا من أوائل عام 2024، استخدم حوالي

98% من سكان سلطنة عُمان الإنترنت، مما يجعل معدل تغلغل الإنترنت واحدًا من أعلى المعدلات في العالم. وخلال نفس الفترة، بلغت اتصالات الهاتف المحمول النشطة ما يعادل 151% من إجمالي السكان. ورغم أن المستوى الوسيط لسرعة الاتصال بشبكة الإنترنت من خلال الأجهزة المحمولة (الثابتة) سجل 77 (71) ميغابايت في الثانية في إبريل 2024، تحتل سلطنة عُمان المرتبة 38 عالميًا وتتخلف كثيرًا عن ركب نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن ثلاثة منها من الفائزين بالميداليات العالمية، مما يشير إلى أن هناك حاجة إلى إدخال المزيد من التحسينات على البنية الأساسية الرقمية واتخاذ تدابير إضافية على مستوى التنظيم والسياسات لزيادة سرعة الاتصال بالإنترنت (الشكل البياني 3).



مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار الرقمي

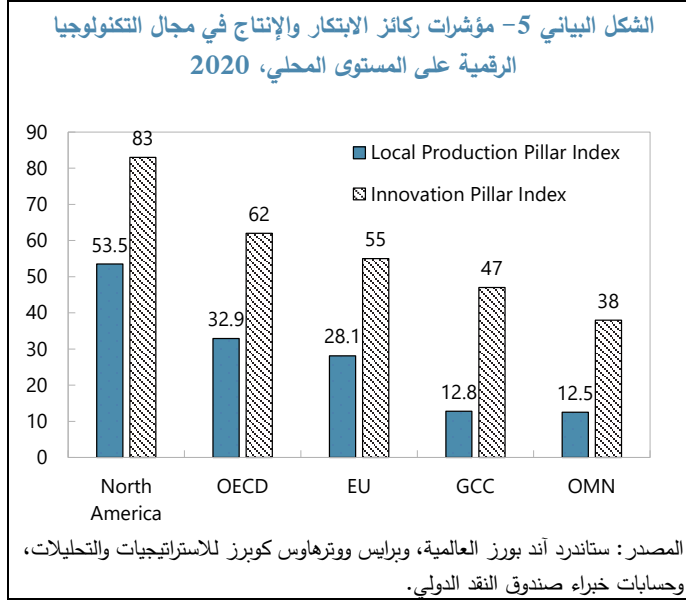
7- لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به بشأن رفع مهارات القوى العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. إن نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي أحد المؤشرات



الأكثر شيوعاً لرصد التقدم الذي أحرزته البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (الهدف 4-4-1 من أهداف التنمية المستدامة). وحيث أن 75% من الأفراد يتمتعون بمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية خلال الفترة 2020-2021، فقد تجاوزت سلطنة عُمان بفارق كبير متوسط الاقتصادات المتقدمة، ولديها مجال أكبر للتحسن إذا ما قورنت ب دول مجلس التعاون الخليجي التي تأتي في الصدارة (المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة). ومع ذلك، خلال الفترة 2020 - 2021، بلغت نسبة الأفراد الذين يتمتعون بمهارات متقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو العامل الأكثر أهمية لظهور اقتصاد رقمي كبير، 8%، وهو أقل من المستويات التي شوهدت في معظم

دول مجلس التعاون الخليجي، مما يشير إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود لزيادة المهارات المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين المواطنين وجذب الأجانب الذين يتمتعون بهذه المهارات (الشكل البياني 4).

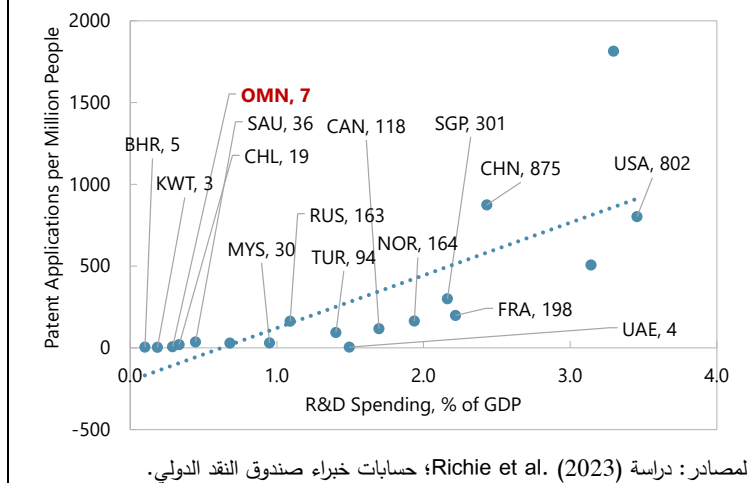
8- يتعين على سلطنة عُمان أن تكثف جهودها ومواردها لتعزيز القدرة على الابتكار ودعم الإنتاج المحلي من السلع والخدمات الرقمية. وقد أحرزت سلطنة عُمان تقدماً جديراً بالثناء على مدى السنوات القليلة الماضية في



تصنيفها وفقاً لمؤشر الابتكار العالمي الذي أعدته المنظمة العالمية للملكية الفكرية، حيث ارتفعت من المرتبة 80 في عام 2019 إلى المرتبة 69 في عام 2023 من بين حوالي 130 بلداً. ورغم التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان مؤخراً، فإن الدرجة التي حصلت عليها في مؤشر ركيزة الابتكار تشير إلى أنها لا تزال بحاجة إلى اتخاذ إجراءات جريئة على مستوى السياسات لرفع قدرتها على الابتكار إلى مستويات أعلى، بما في ذلك زيادة الاستثمارات في أنشطة البحث والتطوير، وتطوير المواهب الرقمية على نطاق أوسع، وتقديم الدعم لرواد الأعمال المحليين في

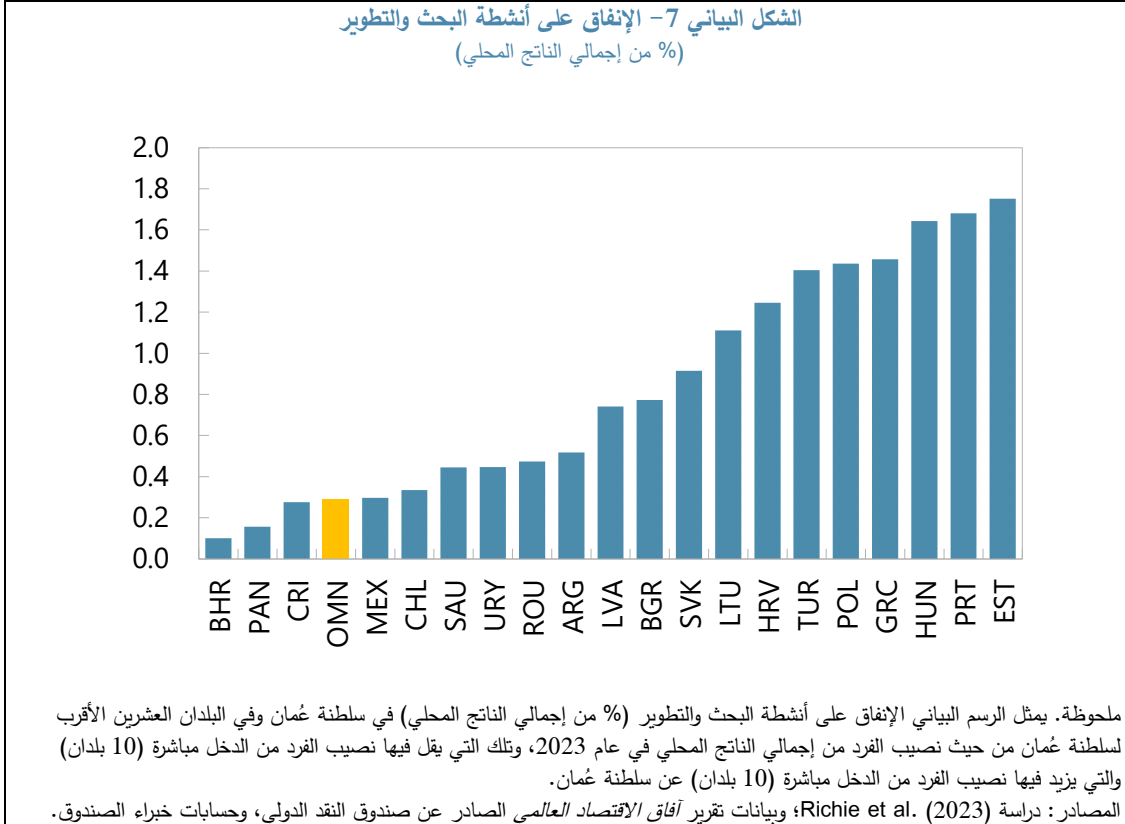
مجال التكنولوجيا الرقمية. ومن المرجح أيضاً أن تعمل مثل هذه الإجراءات على تعزيز إنتاج السلع والخدمات الرقمية في البلاد، والذي لا يزال ضعيفاً عند مقارنته بقيادة العالم، مثل أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي؛ وقد سجل مؤشر الإنتاج المحلي في سلطنة عُمان 12.5 نقطة، مما يشير أيضاً إلى أنها أقل قليلاً من متوسط مجلس التعاون الخليجي (الشكل البياني 5).

الشكل البياني 6- الطلبات المقدمة للحصول على براءات الاختراع مقابل الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير (أحدث المشاهدات السنوية)



9- قد يكون من شأن زيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير أن يدعم الابتكار في سلطنة عُمان، بما في ذلك الأنشطة الرقمية. فتوسيع نطاق الابتكار الرقمي على مستوى الشركات المحلية أمر ضروري لدفع الاقتصادات نحو أحدث الابتكارات التكنولوجية وتعزيز الإنتاجية وتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة. ولكن هذا يتطلب مستوى مرتفعاً من الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير. فعدد طلبات براءات الاختراع في سلطنة عُمان منخفض نسبياً، بما في ذلك

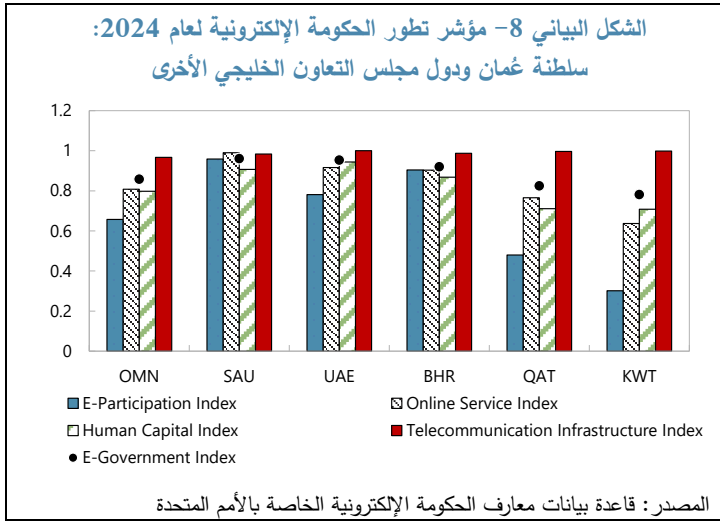
مقارنة ببلدان أخرى غنية بالموارد مثل شيلي وماليزيا والنرويج وروسيا، مما يشير إلى محدودية القدرة على الابتكار (الشكل البياني 6). ويبلغ الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في سلطنة عُمان حاليًا نحو 0.3% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أحد أدنى المعدلات بين البلدان ذات الدخل المماثل، مما يشير إلى وجود مجال لزيادته (الشكل البياني 7). كذلك، إن تعزيز الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير، وخاصة في القطاعات الرقمية، من شأنه أن يعزز منظومة ابتكار مزدهرة تدعم إنتاج وتقديم السلع والخدمات الرقمية على نطاق يمكن أن يساعد في تحقيق أهداف الاقتصاد الرقمي في سلطنة عُمان.



التحول الرقمي الحكومي

10- أحرزت سلطنة عُمان مؤخرًا تقدمًا ملحوظًا في رقمنة الخدمات الحكومية. فمن شأن التحول الرقمي للخدمات الحكومية أن يدعم تعزيز جودة الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، وتبسيط الإجراءات الحكومية، وتعزيز الكفاءة والشفافية. وبفضل برنامج التحول الرقمي الحكومي الذي أطلقتته وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات في عام 2022 - والذي من المقرر أن يستمر حتى عام 2025 باستثمارات تقدر بنحو 442 مليون دولار - تحتل سلطنة عُمان الآن المرتبة 41 على مؤشر الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة، مقابل المرتبة 50 في عام 2022 (الشكل البياني 8). وبفضل هذه القفزة المهمة، تقف سلطنة عُمان على بعد مرتبة واحدة فقط من هدفها لعام 2025 (المرتبة الأربعين عالمياً). ورغم هذا التقدم، لا يزال أمام سلطنة عُمان مجال لتحسين أدائها بشأن خدمات الحكومة الإلكترونية، بما في ذلك اللحاق بركب أفضل دول مجلس التعاون الخليجي (البحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات

العربية المتحدة). ويمكن إجراء تقييم مماثل على أساس مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية (الشكل البياني 9).² وبالنظر عن كثب إلى مكوناته، نجد أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لتعزيز جوانب التحول الرقمي المتعلقة بمنصات المشاركة العامة وآليات الآراء التقييمية للمواطنين والبيانات المفتوحة والبوابات الإلكترونية الحكومية المتاحة.



11- تمت رقمنة عمليات الشراء بالكامل في سلطنة عُمان. ففي إطار الجهود التي تبذلها الحكومة لتبني التحول الرقمي لتعزيز الشفافية والكفاءة على مستوى عملياتها، أكمل مجلس المناقصات العُماني مؤخرًا رقمنة جميع عمليات الشراء وطرح المناقصات في القطاع الحكومي. ويتيح نظام المناقصات الإلكترونية الآن للجهات الحكومية إعداد المناقصات وطرحها وتقييمها وترسيثها عبر الإنترنت، مع السماح أيضًا للموردين والمقاولين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالتسجيل وتقديم العطاءات وتتبع حالة العطاءات إلكترونياً.

12- وقد يكون من شأن الجهود والمبادرات الجارية أن توفر المزيد من الزخم للتحول الرقمي للخدمات الحكومية. إن المبادرات التي تم إطلاقها مؤخراً لزيادة نشر البيانات وإشراك المواطنين، بما في ذلك إطلاق بوابة خدمات الحكومة الإلكترونية وبوابة البيانات المفتوحة في سلطنة عُمان، تعد دليلاً على التزام السلطات بتسريع وتيرة التحول الرقمي في القطاع الحكومي ومن شأن ذلك أن يعزز مكانة سلطنة عُمان الإقليمية والعالمية من حيث مؤشرات الحكومة الإلكترونية.

² تم وضع مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية من جانب البنك الدولي في إطار مبادرة التكنولوجيا الحكومية لاستحداث مقياس لتقييم مدى نضج التكنولوجيا الحكومية في أربعة مجالات رئيسية - دعم أنظمة الحكومة الأساسية، وتعزيز تقديم الخدمات، ودمج مشاركة المواطنين، وتعزيز عوامل تمكين التكنولوجيا الحكومية - ومساعدة المشاركين في تصميم مشروعات التحول الرقمي الجديدة. وتضم مجموعة مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية 198 اقتصاداً، وهو المقياس الأكثر شمولاً للتحول الرقمي في القطاع العام. وتمثل نسخة مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية التي أطلقها البنك الدولي عام 2022 متوسط بسيط لنقاط المكونات الأربعة التي تم استبدالها: (1): مؤشر أنظمة الحكومة الأساسية (17 مؤشراً) الذي يجمع الجوانب الرئيسية للنهج القائم على مشاركة الحكومة بجميع مستوياتها، بما في ذلك السحابة الحكومية وإطار التشغيل البيئي والمنصات الأخرى، (2): مؤشر تقديم الخدمة العامة (9 مؤشرات) الذي يقيس مدى نضج البوابات الإلكترونية لتقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت، مع التركيز على تصميم محوره المواطن وإمكانية وصول الجميع لهذه الخدمات، (3) مؤشر مشاركة المواطنين في الخدمات الرقمية (6 مؤشرات) والذي يقيس جوانب منصات المشاركة العامة وآليات الآراء التقييمية للمواطنين والبيانات المفتوحة والبوابات الإلكترونية الحكومية المتاحة، (4) مؤشر عوامل تمكين التكنولوجيا الحكومية (16 مؤشراً) الذي يرصد الاستراتيجيات والمؤسسات والقوانين واللوائح، فضلاً عن المهارات الرقمية وسياسات وبرامج الابتكار، لتعزيز التكنولوجيا الحكومية. ولمزيد من التفاصيل، يرجى الاطلاع على مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية: [GTMI \(worldbank.org\)](https://gtmi.worldbank.org).

الشكل البياني 9- التحول الرقمي في القطاع الحكومي استنادا إلى مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية ومكوناته الفرعية



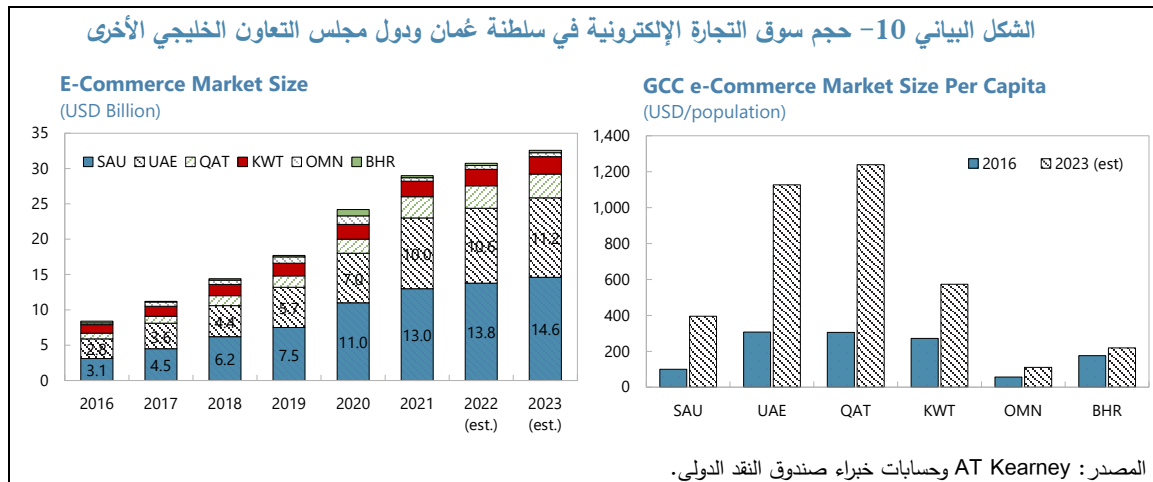
ملاحظات: يتراوح كل مؤشر من المؤشرات المذكورة من صفر إلى 1، حيث تشير القيم الأكبر إلى مستوى أعلى من التحول الرقمي للخدمات الحكومية.
المصادر: البنك الدولي وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

13- أطلق البنك المركزي العُماني في عام 2022 إطار عمل وخارطة طريق بشأن التكنولوجيا المالية لدعم إنشاء منظومة شاملة ومعززة للتكنولوجيا المالية في سلطنة عُمان. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك في مجال التكنولوجيا المالية من تطوير حلول مبتكرة يمكنها دعم الحصول على التمويل وتعزيز تنويع النشاط الاقتصادي. ومن بين المبادرات الأخرى، يهدف إطار عمل وخارطة طريق التكنولوجيا المالية إلى وضع إطار تنظيمي لتمكين التكنولوجيا المالية، بما في ذلك من خلال المراجعات المحتملة

للقانون المصرفي الحالي، وزيادة مجموعة المواهب التي يمكن أن تعزز إنشاء قطاع نشط خاص بالتكنولوجيا المالية. وقد قام البنك المركزي العُماني بعقد شراكات مع المؤسسات الأكاديمية بصفة خاصة، مثل جامعة السلطان قابوس وكلية الدراسات المصرفية والمالية، لإعداد دورات وشهادات في الابتكار والتكنولوجيا في المجال المالي، والاستفادة أيضاً من قدرات البحث والتطوير المتاحة لديهم لتعزيز برنامج التكنولوجيا المالية. وفي عام 2022، وقع البنك المركزي العُماني أيضاً مذكرة تفاهم مع مختبرات عمانتل للابتكار التابعة لشركة عمان للاتصالات لتنفيذ برنامج "مسرع" بهدف دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. وقد تم قبول انضمام أربع شركات عمانية ناشئة وتسريع أعمالها (تقدم خدمات الشراء الآن والدفع لاحقاً والتمويل الأصغر والتمويل التشاركي القائم على القروض) خلال المجموعة الأولى من البرنامج الذي استمر ستة أشهر وتم تخريجها بنجاح في سبتمبر 2023 للانضمام إلى برنامج المختبر التنظيمي للتكنولوجيا المالية. وفي مارس 2022، وافقت هيئة سوق المال على ترخيص أول مشغل لمنصة التمويل الجماعي العالمية في البلاد.

التجارة الإلكترونية

14- تحظى سوق التجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان بفرصة لتحقيق نمو كبير خلال السنوات القادمة. فسوق التجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان لا تمثل سوى 1% فقط من إجمالي مبيعات التجزئة، حيث قُدر حجمها بنحو 0,66 مليار دولار في أوائل عام 2024، مما يجعلها متأخرة عن ركب جميع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى من حيث نصيب الفرد، ولكنها تتمتع بفرص كبيرة للنمو (الشكل البياني 10). ومع الارتفاع الكبير في معدل تغلغل الإنترنت (الذي يقترب من 100%) واستخدام الهواتف الذكية والجهود الجارية لتوسيع نطاق البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتزايد توافر وسائل الدفع الرقمية والنمو الاقتصادي المطرد، من المتوقع أن تنمو سوق التجارة الإلكترونية بسرعة على مدى السنوات القادمة. وتشير بعض التقديرات إلى مضاعفة حجمها بحلول عام 2029³ فالجهود التي بذلتها السلطات مؤخراً لتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية تعزز تطوير التجارة الإلكترونية وتحمي بيانات المستهلكين وتحافظ على سريتها من المرجح أيضاً أن تؤدي إلى تعزيز هذه السوق.⁴



³ تشير التوقعات إلى ارتفاع حجم التجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان من 0.66 مليار دولار في عام 2024 إلى 1.24 مليار دولار في عام 2029، وفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن وكالة مودور للأبحاث الاستخباراتية.

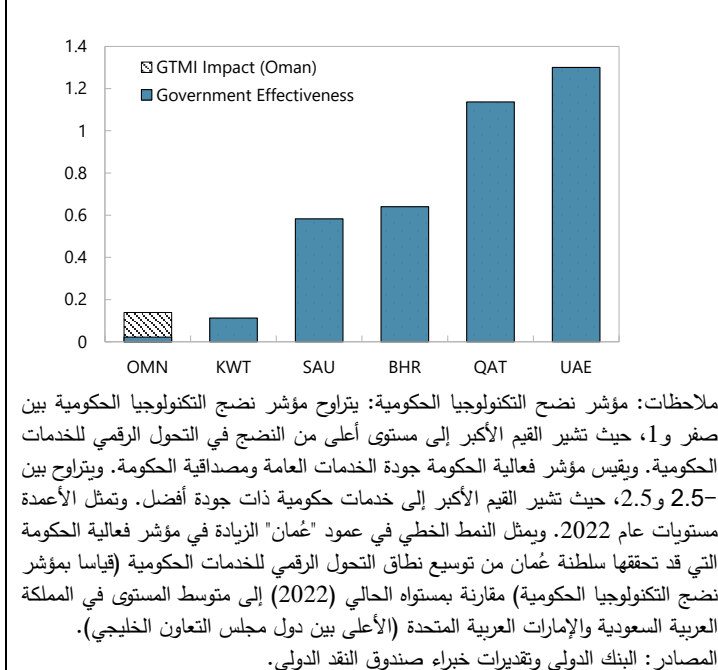
⁴ في سبتمبر 2023، أصدرت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار القرار الوزاري رقم 2023/499 لتنظيم ممارسة أنشطة التجارة الإلكترونية في سلطنة عُمان.

جيم - تحديد حجم المكاسب المتحققة من تعزيز التحول الرقمي

15- يقدم هذا القسم صورة توضيحية للمكاسب المتوقعة التي يمكن أن تتحقق من ارتفاع مستويات التحول الرقمي في سلطنة عُمان. ويستند هذا القسم إلى الطرق والنتائج الواردة في دراسة أعدتها الصندوق مؤخراً، تستخدم بيانات قُطرية تم إعدادها على أساس سنوي خلال الفترة 2000-2022 لتقييم أثر التحول الرقمي في دول مجلس التعاون الخليجي ("التحول الرقمي في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي - 2024").

16- قد تتزايد فعالية الحكومة في سلطنة عُمان نتيجة مواصلة تعزيز التحول الرقمي للخدمات الحكومية. إن فعالية الحكومة هي مفهوم متعدد الأوجه يشير إلى قدرة الحكومة على أداء وظائفها ومسؤولياتها بكفاءة ونجاح. ويشمل هذا المفهوم مختلف جوانب الحوكمة، بما في ذلك القدرة على صياغة السياسات وتنفيذها، وتقديم الخدمات العامة، وإنفاذ القوانين، والحفاظ على الاستقرار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعادة ما تُقاس فعالية الحكومة باستخدام مؤشر فعالية الحكومة الصادر عن البنك الدولي، والذي يتراوح بين -2,5 و2,5، حيث تشير القيم الأعلى إلى الحكومات الأكثر فعالية. ورغم التقدم الذي أحرزته سلطنة عُمان مؤخراً، لا تزال تحتل مرتبة أدنى بكثير مقارنة بجميع نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي استناداً إلى هذا المؤشر، وهو ما يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات على مستوى السياسات لتحسين فعالية حكومتها. ومن بين الإجراءات الأخرى، قد يؤدي تبني التكنولوجيات الرقمية إلى زيادة الكفاءة والشفافية وفرص الحصول على الخدمات الحكومية، ومن شأن ذلك في نهاية المطاف أن يؤدي إلى الحصول على مرتبة أعلى استناداً إلى مؤشر فعالية الحكومة.

الشكل البياني 11- سلطنة عُمان: المكاسب المتحققة من التحول الرقمي على مستوى فعالية الحكومة



17- من شأن ارتفاع مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية عن مستواه الحالي إلى متوسط المستوى في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أن يرفع مؤشر فعالية الحكومة في سلطنة عُمان بمقدار كبير (الشكل البياني 11). ويشير تحليل الانحدار القُطري القائم على عينة عالمية، حيث يتم انحدار مؤشر فعالية الحكومة على مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية والمتغيرات الضابطة (راجع التفاصيل في دراسة صندوق النقد الدولي، 2024) إلى أن الزيادة بمقدار وحدة واحدة في مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية تؤدي إلى تسجيل ارتفاع قدره 1.03 وحدة على مؤشر فعالية الحكومة. وبالتالي، فإن ارتفاع مؤشر نضج التكنولوجيا الحكومية في سلطنة عُمان من

0.84 (مستواه في عام 2022) إلى 0.97 (متوسط مستوى المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في

عام 2022) قد يؤدي إلى ارتفاع مؤشر فعالية الحكومة في سلطنة عُمان بمقدار 0.14 نقطة، مما يشير إلى حدوث تحسن كبير مقارنة بانخفاض مرتبته في السابق بمقدار 0.02 نقطة (مستواه في عام 2022).

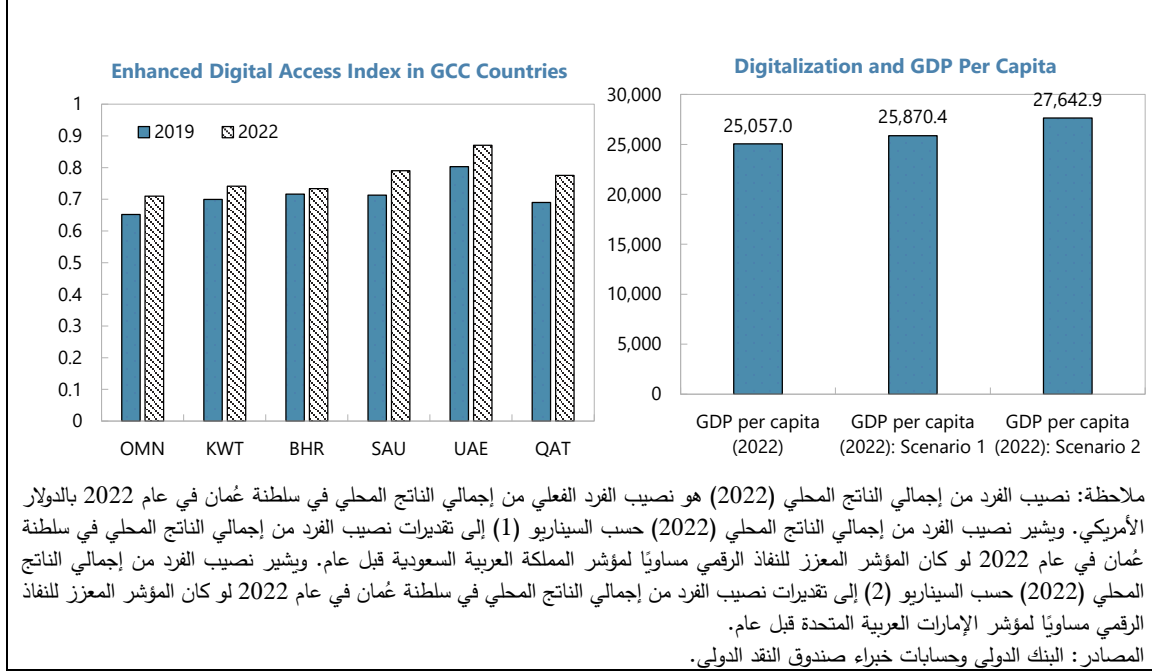
18- من شأن تعزيز التحول الرقمي أن يعجل بالنمو الاقتصادي. فالتحول الرقمي لديه القدرة على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي من خلال قنوات مختلفة، بما في ذلك تعزيز الابتكار، وتنمية رأس المال البشري، وتوسيع نطاق النفاذ إلى السوق، وتحسين الشمول المالي، وزيادة الإنتاجية. وهناك مجموعة متزايدة من الأدبيات الاقتصادية توثق أدلة على وجود ارتباط موجب بين مقاييس التحول الرقمي والأداء الاقتصادي للبلدان. ويشير تحليل الانحدار القُطري باستخدام عينة عالمية لحساب انحدار نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي على المؤشر المعزز للنفاذ الرقمي إلى وجود ارتباط موجب بين القدرات الرقمية لدولة معينة وأدائها الاقتصادي⁵. وتشير التقديرات على وجه التحديد إلى أنه من شأن الارتفاع بمقدار وحدة واحدة على المؤشر المعزز للنفاذ الرقمي أن يعجل بنمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنحو 0.7 نقطة مئوية، مع ثبات العوامل الأخرى (راجع دراسة صندوق النقد الدولي، 2024، لمزيد من التفاصيل).

19- يمكن أن يؤدي النهوض بعملية التحول الرقمي إلى تحقيق مكاسب مهمة من حيث نصيب الفرد من الدخل في سلطنة عُمان (الشكل البياني 12). وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخراً، لا تزال هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود حتى تتمكن سلطنة عُمان من سد الفجوة مع نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالبنية الأساسية الرقمية - مقيسة بالمؤشر المعزز للنفاذ الرقمي وهو ما قد يُترجم إلى ارتفاع في الدخل القومي. وعلى وجه التحديد، تشير تقديراتنا إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سلطنة عُمان في عام 2022 كان من الممكن أن يكون أعلى بنحو 813 دولاراً (25870 دولاراً - 25057 دولاراً) لو كانت درجته في عام 2021 على المؤشر المعزز للنفاذ الرقمي مساوية لدرجته في المملكة العربية السعودية (0.75)⁶. وكان من الممكن أن يكون أعلى (بنحو 2586 دولاراً) لو كانت درجته على المؤشر المعزز للنفاذ الرقمي لعام 2021 في مستوى درجته في الإمارات العربية المتحدة (0.85).

⁵ المؤشر المعزز للوصول الرقمي هو مؤشر مركب يغطي خمسة جوانب رئيسية للبنية الأساسية الرقمية والشمول في بلد ما: إتاحة البنية الأساسية، والقدرة على تحمل تكاليف الوصول، وإلزام السكان بالمعرفة الرقمية، وجودة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدام الإنترنت (بما في ذلك الحصول على خدمة الإنترنت عالية السرعة).

⁶ يُدرج متغير هذا المؤشر ضمن معادلة الانحدار مع فترة تأخر سنة واحدة (أي أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 يتوقف على درجة المؤشر في 2021).

الشكل البياني 12- التحول الرقمي ونصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في سلطنة عُمان



دال- التوصيات والاستنتاجات على مستوى السياسات

20- لقد تسارعت وتيرة التحول الرقمي في سلطنة عُمان مؤخرًا. فهناك عدد متزايد من المبادرات الاستراتيجية للتحول الرقمي يجري إطلاقها - البعض منها دخل مرحلة التنفيذ - تشير إلى التزام السلطات بنقل التحول الرقمي في سلطنة عُمان إلى المرحلة التالية وضمان تكامله مع خطة التحول الاقتصادي. وتغطي برامج التحول الرقمي الطموحة المعلنة مجموعة واسعة من القطاعات والمجالات، بما في ذلك البنية الأساسية والحكومة والمالية والذكاء الاصطناعي والفضاء والقطاع الخاص الأوسع. فقد تم إحراز تقدم ملموس في مختلف جوانب التحول الرقمي. حيث تعد نسبة تغلغل الإنترنت إلى جانب توفير تغطية للسكان بخدمات الجيلين الرابع والخامس من بين أعلى المعدلات في العالم. فقد اجتازت عملية التحول الرقمي للخدمات الحكومية مراحل كبيرة، فمن بين أمور أخرى، تم رقمنة العمليات الشرائية الحكومية بالكامل. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوات، مما يشير إلى حاجة سلطنة عُمان إلى المزيد من السياسات والإجراءات للنهوض بمنظومة التحول الرقمي وبنيتها الأساسية إلى مستوى يمكن أن يعزز ظهور اقتصاد رقمي نشط على النحو المتوخى في "رؤية عُمان 2040". وتشير تحليلاتنا التجريبية إلى أن الجهود والاستثمارات الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي جديرة بالاهتمام، كونها يمكن أن تعود بالنفع الكبير على البلاد.

21- لا تزال هناك ضرورة إلى إدخال المزيد من التحسينات على البنية الأساسية الرقمية. فرغم أن سلطنة عُمان أحرزت تقدماً في تحسين البنية الأساسية للإنترنت، لا يزال النطاق الترددي الدولي منخفضاً مقارنةً بالمعيار في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنخفضاً بشكل كبير عند مقارنته بالمعيار في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو ما يجعل الاتصال بشبكة الإنترنت بطيء نسبياً. إن ضعف النطاق الترددي الدولي، وخاصة مقارنة بالبلدان المتاخمة، قد يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لسلطنة عُمان على المستوى الإقليمي ربما كان ذلك من خلال

ثني شركات التكنولوجيا وغيرها من شركات التشغيل كثيفة النطاق الترددي عن تسوية عملياتهم في سلطنة عُمان، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف والدخل والإيرادات الحكومية. إن الاستراتيجية التي تجمع بين التدابير التنظيمية والاستثمارات، بما في ذلك شبكات الألياف البصرية واسعة النطاق، من شأنها أن تعزز قدرات النطاق الترددي، مما يؤدي إلى زيادة سرعة الإنترنت، وتحسين الاتصال، وظهور اقتصاد رقمي أكثر قوة. ويمكن عقد شراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم هذا المسعى، مع مراعاة التكلفة الباهظة لمثل هذه الاستثمارات. وسيكون توسيع البنية الأساسية الداعمة لتوفير خدمات إنترنت فائقة السرعة للمناطق الجغرافية والمجتمعات التي تقع خارج المناطق الحضرية الكبرى في البلاد أمراً أساسياً لتجنب الفجوة الرقمية وتعزيز ظهور منظومة رقمية شاملة للجميع.

22- إن زيادة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير وعملية تطوير المهارات المتقدمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يعزز الابتكار ويدعم اقتصاد رقمي تنافسي وغني بالوظائف. إن الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير في سلطنة عُمان من أدنى المعدلات على مستوى البلدان ذات الدخل المماثل، مما يعني أن هناك مجالاً لزيادة هذا الإنفاق في إطار خطة التحول الاقتصادي. ورغم أنه يمكن للقطاع العام أن يوفر في البداية الجزء الأكبر من التمويل الإضافي لأنشطة البحث والتطوير، فينبغي العمل على تحفيز القطاع الخاص لزيادة استثماراته في البحث والتطوير تدريجياً. وعادة ما تنطوي الأخيرة على تكاليف ومخاطر مرتفعة، وخاصة فيما يتصل بعدم اليقين بشأن العائد، ولكن بإمكان الحكومة أن تحد من ذلك من خلال تزويد الشركات الخاصة بحوافز مختلفة، بما في ذلك المنح والإعانات، وحماية الملكية الفكرية وتبسيط اللوائح، وتشجيع التعاون بين الشركات الخاصة ومؤسسات البحث العامة (على سبيل المثال، من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص)، وسياسات المشتريات الحكومية التي تعطي الأولوية للمنتجات المبتكرة، وسياسات الهجرة التي من شأنها تيسير دخول الباحثين والعلماء الموهوبين إلى سلطنة عُمان. إن تحديث المناهج الدراسية لضمان الحصول على برامج عالية الجودة في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ومواءمتها مع التكنولوجيات الناشئة، إلى جانب تعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية في سن مبكرة وإتاحة فرص التطوير المهني المستمر (على سبيل المثال، معسكرات التدريب على البرمجة) من شأنه أن يدعم تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة بين نسبة أكبر من السكان.

23- إن زيادة فرص التمويل للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا الرقمية قد يكون أمراً بالغ الأهمية. فتطوير منظومة رقمية نشطة للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا الرقمية سيكون أمراً أساسياً لتحفيز الابتكار وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي الرقمي. ومع ذلك، يتطلب هذا تيسير الحصول على التمويل، وهو ما يظل تحدياً للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العُمانية العاملة في ظل قطاع مالي لا يزال بحاجة إلى المزيد من التطوير من حيث عمقه واتساعه. وقد لا تكون برامج التمويل الحالية، مثل الشركة العُمانية لتطوير الابتكار وصندوق عمان للتكنولوجيا - وكلاهما تحت مظلة مجموعة إنكاء (المعروفة سابقاً بمجموعة عمان لتقنية المعلومات والاتصالات) - كافية لتغطية الطلب على تمويل النمو إذا كان من المقرر زيادة عدد وحجم الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا الرقمية في المستقبل. ومن الخطوات الجديرة بالترحيب، المبادرات التي تم تنفيذها مؤخراً لزيادة فرص التمويل، بما في ذلك إطلاق صندوق عُمان المستقبل، حيث سيتم تخصيص 10% من إجمالي اعتمادات التمويل للشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولكن هناك حاجة إلى المزيد. إن تطوير قطاع محلي لرأس المال المخاطر لديه القدرة على دعم إنشاء الشركات الناشئة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز نموها أمر بالغ الأهمية. ومن شأن تسريع وتيرة التقدم في تطوير التكنولوجيا المالية أن يساعد في زيادة فرص جمع الأموال للمبتكرين.

المراجع

Abidi, N., El Herradi, M., and S. Sakha. 2022. "Digitalization and Resilience: Firm-level Evidence During the COVID-19 Pandemic". IMF Working Paper No. 22/34. International Monetary Fund.

Copestake, A., J. Estefania-Flores, and D. Furceri. 2022. "Digitalization and Resilience." IMF Working Paper No. 22/210. International Monetary Fund.

International Monetary Fund. 2024. "Digital Transformation in the Gulf Cooperation Council Economies", *forthcoming*.

Lukonga, I. 2020. "Harnessing Digital Technologies to Promote SMEs in the MENAP Region." IMF Working Paper No. 20/135. International Monetary Fund.

Jordà, Ò., 2005. "Estimation and inference of impulse responses by local projections." American Economic Review, 95 (1), pp.161-182.

Mordor Intelligence. 2024. E-Commerce in Oman Market Size & Share Analysis - Growth Trends & Forecasts (2024 - 2029). Available at: <https://www.mordorintelligence.com/industry-reports/e-commerce-market-in-oman>

Oikonomou, M., N. Pierri., and Y. Timmer. 2023. "IT shields: Technology adoption and economic resilience during the COVID-19 pandemic". Labour Economics 81,

Ritchie, H., E. Mathieu, and M. Roser. 2023. *Research and Development*. Published online at OurWorldInData.org (accessed May 12, 2023). Available from URL: <https://ourworldindata.org/research-and-development>.